

الدور السياسى للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي

(التجربتان المصرية والتونسية فى العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)

- أحمد محمد مصطفى
- حياة اليعقوبى

2015

منظمة فريدريش إيبرت
المشروع النقابي الاقليمي



قائمة المحتويات

مقدمة :

قبل قيام الثورات، كانت الشعوب العربية قد وصلت لحالة مذرية من اليأس والقنوط، وكان الحراك الشعبي يسير بطيئاً لدرجة محبطة للنشطاء والمثقفين، وكذلك لأكثر الفئات تأثراً وهي الطبقات العاملة، وبدا لهم وكأن الشعوب العربية قد استسلمت تماماً لواقعها، ولم تعد قادرة على إحداث التغيير الذي تتمناه.

ولكن لم يكن أحد يتوقع أن الشعوب تغلي من الداخل إلى هذا الحد، وأنها تنتظر أي حدث يخدش كبرياءها حتى تنطلق ثائرة ضد الظلم الاجتماعي والتهميش السياسي والإفقار الاقتصادي الذي عانت منه لعقود، وضد محاولة سرقة الحاضر والمستقبل، وإغلاق أفق الأمل أمام الأجيال القادمة.

انطلقت شرارة الثورة من تونس، لتعلن للعالم أن الأمة العربية لا زالت نابضة بالحياة، ولا زالت قادرة على التأثير والتغيير، وكانت الكلمة التى نطقها «بن علي» حين قال: «فهمتكم»، علامة على أن الحكام كانوا يعيشون فى أبراجهم العاجية ولا تصلهم أنات شعوبهم، ومن ثم لم يتفهموا مطالبهم، ولكن الصوت هذه المرة كان عالياً، ففهموا.

ثم التقت الثورة المصرية بالتونسية وكأنهما على ميعاد، لتجوب هتافات ميدان التحرير العالم، لتعلن استفاقة الأمة العربية، ورغبتها فى نفض غبار الدكتاتورية والفساد والتخلف الحضاري والفقر، واستطاعت الثورة المصرية أن تهز عرش «مبارك»، الحاكم الذي أحاط نفسه بنظام أمني محكم، واشتهر طوال حكمه بالعناد، واسقطت حزبه الحاكم الذي تسلط على مقاليد الحياة السياسية بالكامل من قاعدتها إلى قمتها.

ويأتي العمال فى الثورات دائماً كنقطة انطلاق ومحطة وصول. فلا تقوم الثورات الشعبية غالباً إلا ولها وقود من أبناء الطبقة العاملة المؤثرين فى الحياة الاقتصادية، وهم أكثر من يعانون من التهميش والظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص، ولا تنطلق إلا وتسبقها إرهاصات من الحركات الاحتجاجية العمالية التى تمهد الطريق وتدرب الكوادر الثورية وتنمي وعيهم بمطالبهم وبصراعهم مع الطبقة الحاكمة المسيطرة. ومن ناحية أخرى لا يُعتبر أن الثورات الشعبية قد آتت ثمارها إلا إذا حققت العدالة الاجتماعية التى ينشدها أبناء الطبقة العاملة، وأشعرتهم أنها قد عادت عليهم بالفائدة بقدر ما قدموا من تضحيات، وإلا ستظل الثورة دوماً كامنة ومستعرة فى النفوس، مهما بدا أنها قد خبت.

وربما كانت الثورتان التونسية والمصرية هما الثورتان اللتان لم تنزلقا إلى صراعات مسلحة وحروب أهلية كما حدث فى ليبيا وسوريا واليمن، ورغم أحداث العنف التى جرت بدرجات متفاوتة فى كلى البلدين، ورغم القلق الذى لازال يحدق بهما من جراء التهديدات الإرهابية والأزمات الاقتصادية، إلا أن كيان الدولة في كلى البلدين لايزال متماسكاً، ومؤسساتها لا تزال تعمل بقدر ما يمكنها من أجل تحقيق طموحات شعوبها الثائرة. إلا أنه بالطبع لكل تجربة من تلك التجرتين الرائدتين خصوصيتها، بحكم خصوصية التجربة التاريخية والسياسية لكل من البلدين الشقيقين.

وهذه الورقة المشتركة، هي محاولة لرصد كيفية تعاطي الحركتين النقابيتين مع الثورة تأثيراً وتأثراً، وما هي عوامل التمايز والتقارب بين التجربتين، وإلى أي مدى تقارب الدور السياسي والنقابي في كلى التجربتين، وهل كان تقاربهما مفيداً أم مضراً لكل منهما، ومن شأن ذلك أن ينمي وعي عمال تلك الحركتين النقابيتين بأبعاد نضالهم المختلفة، ويزيد من تفاعلهم الواعي مع الفاعليات النقابية، ويخرجهم من رؤيتهم الضيقة لمصالحهم الاقتصادية، إلى الرؤية الأوسع للإصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي، وهو هدف تثقيفي هام قبل كل شيء.

كما تقدم هذه الدراسة رصداً يساعد أطراف علاقة العمل الأخرى من حكومات ورجال أعمال على تصور حجم التأثير الذي يمكن أن يحدثه العمال فى الحياة العامة، ومن ثم يقدروا مشاركتهم فى الحوار الاجتماعي حق قدرها، ويتعاملون بجدية أكبر مع هذا الحوار. هذا فضلاً عما تحاوله الورقة من تقديم عرض مقارن بين تجربتين بينهما نقاط تشابه وتمايز، وهو ما يمكن أن يساعد قادة الرأي والفكر فى تمثل جوانب الإفادة وتبادل الخبرات بين التجربتين، ويؤسس لحوار يجب أن يبدأ ويستمر بين قادة الحركتين.

هذا وقد قسمنا حديثنا عن كلى الحركتين النقابيتين من

من خلال ثلاث محطات رئيسية، ماقبل الثورة، وأثناءها، وما بعدها، حيث نعرض فى القسم الأول: كيف كانت مشاركة كل حركة من الحركتين فى الاحتجاجات العديدة الذي مهدت للثورة، وفي القسم الثاني: نتحدث عن مساهمات النقابات المصرية والتونسية فى فاعليات الثورة وحجم هذا الإسهام، أما فى القسم الثالث: فنتناول ماذا فعلت النقابات فى مرحلة ما بعد الثورة، وكيف تعاطت مع المتغيرات الجديدة التى أفرزتها، وما هي التحديات التى تواجه كل منهما.

وفى ختام هذه المقدمة، أحب أن أوجه الشكر لشريكتي فى إعداد هذه الورقة، السيدة حياة اليعقوبى، والتي اعتنت بكتابة الجانب المتعلق بالتجربة التونسية، وصاغت ملامح الإطار العام الذي يلي هذه المقدمة، وتوجت ورقتنا بمشاعر الفخر، حيث كان من حسن الطالع أن بلغنا أثناء إعدادها خبر فوز الاتحاد التونسي للشغل ضمن أعضاء اللجنة الرباعية بجائزة نوبل للسلام للعام الحالي ٢٠١٥، وهو ما يعد تكريماً عالمياً ليس للثورة التونسية وحدها ولكن للثورات العربية ككل، وليس للحركة النقابية التونسية فحسب، ولكن لكافة العمال العرب، رغم ما يعانيه العرب والعمال العرب لا يزالوا من اضطراب وقلق على الحاضر والمستقبل.

أحمد محمد مصطفى

إطـار عـام: النقابـات العمـاليـة وجدليـة النقابي والسياسي

«إني لا أمثّل هنا أي حزب سياسي إني أمثّل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن الأحزاب» (الزعيم العمالى التونسي/فرحات حشاد)

ظلت العلاقة بين السياسي والنقابي تمثّل جدلاً في الأوساط السياسية والنقابية والاجتماعية في آن ليس فقط في مستوى التنظير وإعلان المواقف لكن أيضا في مستوى الممارسات وتداعياتها المختلفة. إذ تتلازم المصلحة العامة مع الهدف السياسي. ولا يمكن أن نقطع بين الديمقراطية الاجتماعية والمفهوم السياسي للبناء الاجتماعي. وكل نقابة في النهاية هي مكلفة بالدفاع عن حقوق منظوريها ومصالحهم. وكل تهديد للمشروع المجتمعي الذي تناضل من أجله المنظمة هو في النهاية تهديد لكيانها.
ولعل من أكبر تداعيات عولمة الاقتصاد وما أفرزه من أشكال هشة للتشغيل يخترق كل الحدود في العالم هو استهداف العمل النقابي. وهو ما حتم على المنظمات النقابية ضرورة تجاوز ما هو نقابي صرف إلى العمل على أن يكون قوة معدلة وفاعلة في القرار السياسي حتى أصبحت في بعض البلدان العالم ذات تأثير متزايد تتدخل بشكل مستمر ضد القوانين المعادية للديمقراطية.

لكن بالمقابل ولنفس أسباب الواقع المتردي الذي يعيشه الرأسمال المعولم بأزمته الاقتصادية والاجتماعية، تعالت الأصوات من الطرف المقابل بضرورة تحييد النقابات عن التدخل السياسي. وكان لابد من قطع الطريق عن الطرف السياسي المنافس للقوى الرأسمالية عن أي مد اجتماعي منظم يمكن توظيفه، وبالتالي الاستفراد بالطبقة العاملة بل بهذه الشعوب الكادحة بأكملها.

ولكن طرح المسألة ضمن هذا التجاذب بين مؤيد ومعارض قد لا يفيدنا كثيراً إذا كنا بإزاء منظمات نقابية (كالاتحاد العام التونسي للشغل)، عاشت واقعاً خاصاً منذ النشأة حتى الأحداث الراهنة، هذه الخصوصيات ستجعل من الدور السياسي أو الوطني للاتحاد أمراً واقعاً علينا البحث في حدوده ونجاعته ونتائجه أكثر من شرعيته.

حياة اليعقوبي

الباب الأول: مرحلة ما قبل ثورات الربيع العربي

الفصل الأول: الحركة العمالية المصرية ما قبل 25 يناير 2011

- حجم المشاركة فى عملية صنع قرارات السياسة الاجتماعية والقرارات الاقتصادية.
- شكل العلاقة مع النظام الحاكم والأحزاب السياسية.
- التحركات الاحتجاجية العمالية.

يعد العام 2006 عاماً فارقاً في تاريخ الحركة النقابية المصرية، فقد شهد بداية أضخم تحركات عمالية منذ سنوات طويلة، فقد شهدت الكثير من الشركات والمصانع الكبرى فى مصر إضرابات واعتصامات لعمال فاض بهم الكيل من سوء الأوضاع الاقتصادية، خاصة التى تتعلق بأوضاعهم المعيشية من أجور وأرباح وحوافز وغيرها، وذلك عندما رأي العمال أن الأفق السياسي يتحرك بوتيرة متسارعة لتعميق التفاوت والفجوة بين الطبقة العاملة وبين تحالف السلطة ورأس المال الذي يتحكم فى القرار السياسي والاقتصادي فى الدولة.

كانت هذه التحركات العمالية التلقائية تمثل ضمناً سحباً للثقة من التنظيمات النقابية القائمة. حيث لم يجدوا من تنظيمهم النقابى الوحيد المصرح له بالعمل بقوة القانون (اتحاد عمال مصر ونقاباته العامة والفرعية)، المساندة الواجبة كما يقتضيها دورهم الطبيعي فى مواجهة تجبر إدارات الشركات على حقوقهم و تحيز الحكومة لأصحاب الأعمال، حتى أن هذه التنظيمات لم يكن لها رأى مؤثر فى القررات التى تصدرها الحكومة وتتعلق بالشأن العمالى، وحتى إن وجد كان العمال يستشعرون أنه رأي يميل لرؤية الحكومة وليس لرؤية الطبقة العاملة ومصالحها، بل إنه في بعض الحالات كان التنظيم النقابي الرسمي يقاوم هذه التحركات العمالية ويتحدث للمحتجين نيابة عن الحكومة.

ولعله من المفارقة أن تبدأ هذه التحركات في العام 2006، وهو العام الذي شهد بداية دورة نقابية جديدة (دورة 2006 – 2011 والتى يستمر التجديد لها حكومياً حتى وقت كتابة هذه الدراسة) ، ولعل لهذا دلالة على الفجوة بين القيادات النقابية التى افرزتها هذه الانتخابات وبين القواعد العمالية من أعضاء الجمعيات العمومية، وتعطي تبريراً للاتهامات التى ألقاها بعض النشطاء العماليين بأن هذه الانتخابات افتقدت للنزاهة وشهدت الكثير من التدخلات الحكومية.

والمفارقة الأخرى في هذا التاريخ أن يأتي بعد عام واحد من بداية الدورة البرلمانية الأخيرة قبل ثورة يناير (حيث يعتبر برلمان 2005 هو آخر برلمان قبل الثورة على اعتبار أن برلمان 2010 قد تم حله بعد أسابيع من بدء عمله كمحاولة لاسترضاء الثوار بعد قيام الثورة) على الرغم من أن هذا البرلمان من المفترض أن نصف أعضاءه من العمال والفلاحين بحسب دستور 1970 الذي كان لايزال سارياً وقتها، إلا أن العمال رغم ذلك لم يكونوا يشعرون أن لهم من يمثلهم ويعبر عن مشكلاتهم وينحاز لقضاياهم داخل البرلمان، وهذا ربما يؤكد ما يتم رصده عبر سنوات من أن أغلب الجالسين على مقاعد العمال في البرلمان إما أنهم فاسدين أو منحازين للسلطة أو أنهم ليسوا عمالاً من الأساس وحصلوا على هذه الصفة بالتحايل والتواطؤ.

وقد كان تطبيق سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام وتشجيع الاستثمار الخاص وما تبعها من سياسات المعاش المبكر وتخفيض حجم العمالة بأجهزة الدولة، وتعديل قانون العمل بما يعطي صلاحيات أعلى لأصحاب الأعمال في فصل العمال (قانون 12 لسنة 2003)، كانت تلك هي أكثر ما عمقت أزمة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (التنظيم النقابي الرسمي)، فمن ناحية أفقدت تلك السياسات الاتحاد جزءاً كبيراً من أعضاءه، بينما ظل العدد المتبقى غير فعال نظراً لأن عضويتهم بنقابات الاتحاد لم تكن اختيارية، وتسديدهم لاشتراكات النقابة لا يتم طوعياً، ولكن تُخصم منهم الاشتراكات من المنبع كما تُخصم الضرائب بمجرد تعينهم، وكان ذلك من أهم العوامل التى أضعفت قدرة الاتحاد على التمثيل الحقيقي للعمال.

ومن ناحية أخرى، فإن تمرير هذه السياسات التى أضرت بأوضاع الطبقة العاملة دون مقاومة كافية من قيادات الاتحاد العام، بل بمباركتهم في بعض الأحيان، أفقدت العمال الثقة فى هذا التنظيم، وصار العمال ينظرون إليه باعتباره أحد مؤسسات النظام، فقيادات الاتحاد العام في

مجملهم كانوا أعضاء في الحزب الوطني الحاكم وبعضهم يتولي مناصب تنفيذية في الحكومة.

وبالعودة إلى ذكر الحركة الاحتجاجية العمالية التى بدأت في 2006، فإنه كان من نتاجها أن أفرزت قيادات عمالية جديدة في العديد من المواقع، جعل الدولة مضطرة فى بعض الأحيان للتفاوض معهم لأنهم هم من يمثلون صوت العمال الحقيقي. كما بدأت تحركات عدد من النشطاء العماليين، مدعومين بعدد من مؤسسات المجتمع المدني، للقيام بحملة للمطالبة بإلغاء القيود القانونية على الحق فى تكوين النقابات العمالية (متمثلة بصفة خاصة في قانون 35 لسنة 1976 وتعديلاته)، والإعلان عن ضرورة صياغة قانون جديد للنقابات العمالية يطلق الحريات النقابية ويحقق مبدأ الاستقلالية ويمنع تدخل الجهة الإدارية فى شئون النقابات.

ماذا عن الاستقلالية النقابية ؟

سجلت لجنة الخبراء بمنظمة العمل الدولية ملاحظتها على نصوص قانون النقابات المصرى 35 لسنة 1976، وعلى الأخص المواد 7، و 13، و 14، و 17، و 19، و 52، وهي المواد المتعلقة بتحديد شكل البنيان النقابي، وشروط العضوية النقابية، واستقطاع الاشتراكات من أجر العامل، حيث اعتبرت أن هذه المواد تمثّل قيدًا على حرية العمال فى تكوين نقاباتهم ، واختيار النقابة التى يرى العامل الانضمام إليها، وقصرها على الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العامة التي حددها القانون، ووضع شروط للعضوية غير ما تقره الجمعية العمومية، وعدم تخيير العامل فى الانضمام للنقابة من عدمه من خلال استقطاع الاشتراك مباشرة من الأجر.

وكان رد الحكومة المصرية دائماً على تلك الملاحظات هي أن «الوحدة النقابية هى تعبير عن إرادة العمال»، وربما تكون بالفعل اختيار هذا الشكل للبنيان النقابي هو اختيار لقادة الحركة العمالية في مرحلة من المراحل، إلا أن ملاحظة لجنة الخبراء بمنظمة العمل الدولية كان يؤكد على أن تفضيل العمال لتوحيد الحركة النقابية فى مرحلة من المراحل لا يحرمهم من الحق الأصيل فى تكوين منظماتهم النقابية بإرادتهم الحرة، خاصة حين يطالبون بتفعيل ذلك الحق، فالتفسير الصحيح لمبادئ الحرية النقابية لا يتعارض والوحدة النقابية، إنما يتعارض وفرض هذه الوحدة بقوة القانون.

إلا أنه خرجت فكرة إنشاء أول نقابة مصرية مستقلة من رحم الإضراب الحاشد لموظفى الضرائب العقارية فى 2007، معلنين انفصالهم عن النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية التابعة لاتحاد نقابات عمال مصر والتى لم تساند إضرابهم. واستمدت هذه النقابة الجديدة شرعيتها من الحقوق الواردة باتفاقيتي الحرية النقابية 87 و 98 الصادرتين عن منظمة العمل الدولية، وكذلك الحقوق الواردة بالعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهى الاتفاقيات التى صدقت عليها مصر وصار لها قوة القانون بحسب الدستور المصري.

وبعد هذه الخطوة الجريئة من قبل العاملين بالضرائب العقارية، انطلقت حملة من بعض القوى العمالية المعارضة للتنظيم النقابي الرسمي للمطالبة بإلغاء القيود القانونية على الحق فى تكوين النقابات العمالية، وقدم البعض منهم مقترحاً لقانون جديد للنقابات العمالية عام 2009 تحت مسمي «قانون الحريات النقابية ». وطالبت هذه الحملة بإزالة القيود التي تحول دون استقلالية الممارسة النقابية، ومنع تدخل الجهة الإدارية فى شئونها، وأن تأتى مجالس إدارات المنظمات النقابية عبر انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، وأن يكون إنشاء المنظمة النقابية والاعتراف بها دون إذن مسبق وبمجرد إيداع أوراق التأسيس، مع ضرورة التأكيد على الشخصية الاعتبارية للمنظمات النقابية القاعدية (اللجان النقابية بحسب قانون 35) ومنحها كافة الصلاحيات كى تستطيع القيام بدورها فى التفاوض والتقاضى والتحكيم وخلافه، وأن يكفل حق الانضمام والانسحاب الاختيارى للعمال متى شاءوا، وأن يكفل كذلك حماية خاصة للقيادات النقابية، وأن تكون الرقابة على أموال النقابات رقابة ذاتية وليست حكومية، مع التأكيد على عدم جواز فرض الوحدة النقابية بقانون .

وقد شهد العام 2009 نشأة ثاني نقابة مستقلة في مصر، من رحم الحركة الاحتجاجية المتصاعدة، وهي النقابة

المستقلة للفنيين الصحيين. وحتى ما قبل ثورة يناير 2011 كان عدد النقابات المستقلة قد بلغ ٤ نقابات وهي: الضرائب العقارية، الفنيين الصحيين، المعلمين، ونقابة أصحاب المعاشات.

وماذا عن الاستقلال عن الأحزاب السياسية ؟

قبل عام 1952، في مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطاني، لعبت الأحزاب دوراً هاماً في تأسيس عدد كبير من النقابات العمالية فى مصر وتوجيهها أعضاءها سياسياً، ورغم أن ذلك يعد تطبيقاً غير صحيحاً لمبادئ العمل النقابي المستقل إلا أنه في تلك المرحلة المبكرة كان له دوراً إيجابياً بشكل عام في بناء النقابات المصرية وتقويتها، ودعمها بالمناضلين الذين منحوها قوة وصلابة.

إلا أنه فى فترة ما بعد الثورة 1952، سيطر التنظيم السياسي الذي أسسته الدولة ليحل محل الأحزاب (الاتحاد الاشتراكي العربى) على الحركة النقابية المصرية. وفى عهد الرئيس السادات بعد أن قام بتأسيس حياة حزبية، وحتى عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، سيطر حزب أغلبية رئيسي «الحزب الوطني» على هذه الحركة، حتى أن أحد رؤساء الاتحاد العام بنقابات عمال مصر في عهد مبارك كان يدعي بتفاخر في اللقاءات الرسمية أن كل عمال مصر منتمين للحزب الوطني، في حين كان أغلب النقابيين المعارضين لهذا التيار منتمين إلى اليسار.

ومن المهم أن نذكر فى هذا السياق أن دستور 1971 لم يكن يسمح بتأسيس أحزاب على أساس فئوي، لذا لم ينشأ أي حزب يمثل الطبقة العاملة أو حتى يدعي تمثيلها، وإن كانت العديد من الأحزاب والحركات السياسية تطرح في برامجها بعض مطالب العمال وقضاياهم، إما على أساس انتمائها الفكري والسياسي كالأحزاب اليسارية، أو للحصول على تأييد وشعبية في الأوساط العمالية، أو حتى للمزايدة على السلطة الحاكمة ليس أكثر.

حجم التحركات الاحتجاجية والاضرابات وتأثيرها

كما ذكرنا من قبل فإنه منذ العام 2006 انفجر المجتمع العمالي بالعديد من الاحتجاجات والإضرابات، انطلقت شرارتها مع إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة (غزل المحلة). فلم تمر عدة أسابيع من انتهاء الانتخابات النقابية عام 2006 حتى انفجر عمال غزل المحلة البالغ عددهم حوالي 23 ألف عامل وعاملة ، معلنين الإضراب العام مطالبين بحقهم فى الشهرين أرباح طبقاً لما جاء فى قرار رئيس الوزراء رقم 467 الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ 22 مارس 2006، وقد استطاع عمال المحلة انتزاع حقوقهم بعد ثلاثة أيام من الإضراب الذى هز الرأي العام المصري. ورضخت الحكومة لمطالب عمال غزل المحلة فى النهاية وعُممت المكاسب العمالية على جميع شركات الغزل والنسيج، الأمر الذى أدى إلى إشعال فتيل الإضرابات والاعتصامات فى العشرات من شركات قطاع الأعمال العام الأخرى.

وعندما رأى عمال الشركة المحتجين أن أعضاء نقابتهم لم يدعموا احتجاجهم، علا داخل الاعتصام مطلب آخر مضافاً إلى مطالبهم الاقتصادية، وهو سحب الثقة من اللجنة النقابية، وتمكنوا بالفعل من جمع أكثر من ١٥ ألف توقيع من أعضاء الجمعية العمومية مستوفين بذلك النسبة القانونية (بحسب قانون 35/1976) الكافية للمطالبة بعقد جمعية عمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للنقابة، إلا أن النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج التابعة للاتحاد العام تسلمت تلك التوقيعات ورفضت قرار الجمعية العمومية.

وبنهاية عام 2007 نظم عشرات الآلاف من موظفى مصلحة الضرائب العقارية إضراباً عن العمل واعتصاماً حاشداً أمام مقر وزارة المالية المصرية، مطالبين بمساواتهم بزملائهم بمصالح الوزارة الأخرى، واستمر اعتصامهم 14 يوماً حتى استجيب لمطالبهم، اسفر عن تأسيس أول نقابة عمالية مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كما سبق القول.

ومن التواريخ الشهيرة فى الحراك العمالي المصري قبل 25 يناير كان إضراب عمال المحلة مرة أخرى فى 6 إبريل 2008، وشهد أحداث شغب كبيرة في مدينة المحلة، وتزامن معه عدد من الإضرابات الأخرى فى العديد من المواقع العمالية

فيما يشبه الإضراب العام، وتأتي شهرة هذا التاريخ أنه شهد تلاحم بين قوى العمال والشباب، حيث تضامن معه عدد من شباب النشطاء والمدونين، وسميت بإسمه فيما بعد أحد أهم الحركات الشبابية الثورية التى ظهرت في مصر في تلك الفترة وهي «حركة شباب ٦ إبريل»، حيث اعتبر هذا التاريخ هو أول إرهاصة حقيقية وتجربة عملية للثورة التى قامت فى أوائل 2011.

وفي العام 2009 فقد عشرات الآلاف من العمال وظائفهم، وقد سجلت الكثير من حالات الانتحار بسبب ذلك وبسبب غلاء المعيشة، وقد قدرت بعض المراكز الحقوقية حجم الاحتجاجات التى شهدها عام 2009 بحوالي 478 احتجاجاً عمالياً ما بين اعتصام وإضراب ومظاهرة وتجمهر ووقفة احتجاجية. وقد مثلت احتجاجات موظفي الحكومة حوالي 47% من إجمالي الاحتجاجات عام 2009، و37% من عمال القطاع الخاص، و16% من عمال قطاع الأعمال العام. مع ملاحظة أن موظفي الحكومة وقطاع الأعمال العام قد تقلصت نسبتهم بدرجة كبيرة من إجمالي القوة العاملة المصرية بسبب سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام وتخفيض العمالة الحكومية.

وخلال السنوات التي سبقت ثورة 25 يناير 2011، انطلقت واستمرت الإضرابات والاحتجاجات العمالية في كافة أرجاء البلاد، تتراجع أحياناً وتتزايد أحياناً، وفيما يلي جدول يبين أعداد هذه الإحتجاجات من 2006 حتى ابريل 2010:

السنة	تجمهر	اعتصام	اضراب	تظاهر	أخرى	الاجمالي
2006	72	69	47	24	10	222
2007	190	199	199	104	_	692
2008	27	218	122	77	28	447
2009	27	184	123	79	65	478
حتي ابريل 2010 ي ماليال	14	62	40	36	35	187
الاجمالي	305	732	531	320	138	2026

(المصدر : المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)

الفصل الثاني: الحركة العمالية التونسية ما قبل ثورة (17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي (يناير) 2011

الحركة النقابية في تونس: خلفية تاريخية:

قبل الخوض في تناول واقع النقابات التونسية ما قبل الثورة أرى أننا نحتاج إلى تسليط الضوء ولو بصورة سريعة على الدور الذي لعبته المنظمة في مرحلتي الاستعمار وبناء دولة الاستقلال لما لذلك من أهمية في المراكمة لما سيضطلع به الاتحاد في المراحل الثلاثة التي سنعالج.

نشأت الحركة النقابية في تونس ذات بعدي سياسي ارتبط فيها النضال النقابي بالنضال الوطني. وهو ارتباط سيفسر إلى حد كبير رفض السلط الاستعمارية تواجد هذه الحركة منذ نشأتها. هذا البعد السياسي سيظهر كثيرا في علاقة جامعة عموم العملة التونسيين التي أنشأها محمد علي الحامي سنة 1924 بالحزب الحر الدستوري الذي قاد حركة التحرير في تونس.

وإذا كانت علاقة الحزب الدستوري بالتجربة الثانية لعموم العملة (بلقاسم القناوي 1936) قد شهدت تدهوراً خاصة بعد رفض الجامعة المشاركة في الإضراب العام يوم 20 نوفمبر 1937، ومحاولة الحزب الاستيلاء على قيادة المركزية النقابية، إلا أنها مع تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل مع الزعيم فرحات حشاد سنة 1946 ستشهد تقدماً وازدهاراً في اتجاه توحيد الرؤية وشد الصفوف تجاه ربط النضال الوطني بالنضال الاجتماعي، وهو ترابط سيجد صداه في صفوف قادة الاتحاد كما قادة الحزب.

ظهر إيلاء المسألة الوطنية أهميتها منذ قرر فرحات حشاد، الانسلاخ عن الكنفيدرالية العامة للشغل، احتجاجاً على عدم إيلاءها أهمية للمسألة الاستعمارية. وفي مقال صدر لحشاد سنة 1949 أكد على الربط بين حقوق العمال ومسألة الحريات والديمقراطية. وسيظهر هذا البعد أكثر وضوحا بعد ذلك في مظاهر متعددة مثل: النضالات المشتركة التي خاضها الاتحاد والحزب الحر الدستوري معاً في عديد المحطات مثل الإضراب العام في 4 أوت 1947 احتجاجا على إيقاف قادة مؤتمر ليلة القدر وما أدى إليه من أحداث دموية

في 5 أوت بصفاقس، وإضراب 23 نوفمبر 1950 احتجاجا على القمع الاستعماري.

و احتجاجاً على مذكرة 15 ديسمبر 1951 الرافضة للاعتراف بحق الشعب التونسي في الاستقلال، نظم الاتحاد إضراباً عاماً بمشاركة الحزب الحر الدستوري واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد المزارعين والحزب الشيوعي التونسي والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي.

وتولى فرحات حشاد زعامة الحركة الوطنية حين وقع اعتقال بورقيبة وقادة الحزب في بداية 1952، معتبراً أن الواجب الوطني هو الواجب الأول للعمال. وعمل من أجل ذلك على تصعيد الإضرابات مع قيام الكفاح المسلح والدعاية للقضية الوطنية في المحافل الدولية والعمل على تكوين جبهة مغاربية وافريقية تجابه الاستغلال الفرنسي. وقد دفع الزعيم فرحات حشاد حياته ثمنا باهضا لهذا الدفاع عن البعد الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل فاغتيل في 5 ديسمبر 1952.
وقد كان فرحات حشاد حريصاً على إقامة علاقات طيبة مع كل القوى المساهمة في التحرر الوطني: قادة الحزب الدستوري القديم والجديد وأساتذة جامعة الزيتونة وذلك من منطلق ما جاء في أحد خطاباته «إني لا أمثّل هنا أي حزب سياسي إني أمثّل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب».

وفي السنوات الأخيرة السابقة للاستقلال كانت أغلب قيادات الاتحاد تنتمي للحزب الدستوري الجديد. وقد تدعمت هذه العلاقة أكثر في السنوات بين 1954 و 1956. واستطاع الاتحاد بهذا الدور الذي لعبه في تحرير البلاد أن يخلق له مكانة في تحيد المستقبل السياسي للبلاد. فعمل على المساهمة في بناء الدولة الوطنية عبر برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية تمت المصادقة عليه في. فقد كان الظرف يفرض إعطاء المسألة الوطنية أولوية مطلقة.

وفي نوفمبر 1955 تم في مؤتمر الحزب وقع قبول اللوائح الاقتصادية والاجتماعية من برنامج الحركة النقابية (المؤتمر السادس للاتحاد 20-23 سبتمبر 1952). ومباشرة بعد الاستقلال قام الاتحاد بمساندة الحبيب بورقيبة ضد صالح بن يوسف.

وشارك الاتحاد في أول حكومة الاستقلال بـ ٤ وزراء، من منطلق قناعة أن الاتحاد أصبح قوة عليها تحمل مسؤولياتها في بناء الدولة. هذه القوة التي ستجعل بورقيبة يستشعر الخطر ويسعى في محطات عديدة إلى النيل من استقلالية الاتحاد وتشتيت قوته. وقد استطاع رغم ذلك في تلك الفترة أن يجني مكاسب عديدة فرض بها جانباً هاماً من برنامجه الاقتصادي والاجتماعي في أكتوبر 1964، وأنشأ مؤسسات اقتصادية خاصة به وزاد من عدد منخرطيه.

لكن سنة 1964 هي أيضا المناسبة الأولى التي وجد الاتحاد فيها نفسه يدافع عن استقلاليته. فقد رفض الاتحاد محاولات الحزب الحاكم تركيز خلايا مهنية تابعة له في المؤسسات وإشرافه على المؤتمرات والنقابات. وكان ذلك سبباً لتلفيق التهم للأمين العام للاتحاد: الزعيم الحبيب عاشور ومحاكمته.

ظلت العلاقة بين الاتحاد والسلطة طوال الفترة البورقيبية تتجاذبها إرادة الاحتواء والسيطرة من جهة الحزب الحاكم وقوة النفوذ والاستقلالية من جهة المنظمة النقابية التي ترى في نفسها القدرة أن تكون قوة في نفس قوة ونفوذ سلطة الحزب لعدة اعتبارات أهمها الشرعية التاريخية التي تأسست وترعرعت في خضمها. وهو تجاذب سيصل حد التصادم سيكون لقادة الاتحاد فيه السجن وتلفيق التهم وسيصل أوجه في أحداث 26 جانفي (يناير) 1978.

جاءت أحداث 1978 نتيجة طبيعية لمراكمة طويلة من توتر العلاقة بين الاتحاد والحزب الحاكم.وكان الفارق بين الدخل الوطني الفردي وتطور الأجر المتوسط سببا أساسيا قدح شرارة اندلاع الأحداث. فبعد إمضاء الطرفين ميثاقاً اجتماعياً يقضي بزيادة في الأجور في مقابل المحافظة على السلم الاجتماعية وقعت زيادة نشطة في الأسعار ومماطلة في تطبيق الاتفاقيات والاعتداء على مقرات الاتحاد.

وفي المجلس الوطني المنعقد بتاريخ 10-9-8 جانفي (يناير) 1978 وقع التأكيد على استقلالية الاتحاد حين انتقد بشدة النظام كما انتقد الجمع بين المسؤولية النقابية والمسؤولية السياسية. وتبعاً لذلك قام أعضاء الديوان السياسي بحملة ضد الاتحاد اتهم بكونهم أعداء للنظام بعثيين وشيوعيين يبحثون عن الاضطرابات وإغراق البلاد

في الفوضى والاستيلاء على الحكم . واتهم الحبيب عاشور أمين عام المنظمة بتدبير محاولة انقلاب.

استهدفت مجزرة 26 جانفي استقلالية الاتحاد وتصفيته نهائيا وخنق كل صوت احتجاجي. وتمت الإيقافات بالجملة للقيادات والنقابيين ليتعرضوا للسجن (الحكم بعشر سنوات على الحبيب عاشور أمين عام المنظمة) والتعذيب حد القتل وتلفيق التهم والطرد من العمل والنقل التعسفي.

ونصّب الحزب قيادات جديدة على الاتحاد نظمت من أجلها مؤتمراً استثنائياً في 25 فيفري 1978 صاحبته نداءات مقاطعة من كل الجهات والقطاعات، كما صاحبته سلسلة من الإضرابات. فوجد النظام نفسه بين من نصبهم بمقرات خاوية قاطعها النقابيون واتحاد موجود بشرعيته رغم ضعفه.

دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المراكمة لثورة 17 ديسمبر

حدث انقلاب «زين العابدين بن علي» على النظام البورقيبي سنة 1987 ومنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل تعيش ضعفا وشتاتا وتهميشا منذ 1985، بعد حملة الاعتداءات المنظمة وخواء مقراتها بعد سيطرة ميليشيات الحزب الحاكم عليها وتنصيب الشرفاء في كل جهات البلاد مكان الشرعيين وما نال قاداتها ومسؤوليها من إيقافات وسجن وطرد من العمل ونقل تعسفية.

وقد قام زين العابدين بن علي يوم 8 نوفمبر بعدة إجراءات استحسنها النقابيون وباركتها المركزية النقابية، منها: إطلاق سراح الموقوفين وعلى رأسهم الأمين العام حبيب عاشور والدعوة إلى التوفيق بين الشرفاء والشرعيين وإرجاع المطرودين.
بعد انقلاب زين العابدين بن علي، أقبل الكثيرون على مساندته وإمضاء ميثاقه مثل بعض الأحزاب يسارية ويمينية وتقدمية ومنظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل.

واستطاع الاتحاد في مجمل تحركاته ومراحل نضاليته في فترة بن علي أن يجني لمنخرطيه الكثير من المكاسب خصوصاً في قطاعات مثل السكك والمياه والمناجم والبنوك والاتصالات في مقابل تدهور لافت للقدرة الشرائية، ورغم الانغلاق السياسي الحاد فقد واجه عديد النقابيين ممارسات السلطة في عديد المواقف والمحطات التاريخية بلغت أوجها في أحداث الحوض المنجمي 2008.

وقد كانت دُور الاتحاد في مختلف الجهات فضاء رحباً للمعارضين السياسيين خصوصاً التقدميين لا تعبير عن مواقفهم النضالية ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظام الحاكم.وهذا كان يتم برغبة القيادات وأحيانا ضد رغبتها.

كما كانت مقرات الاتحاد وساحاته العامة فضاء للتجمعات وتنظيم المسيرات دعماً للقضايا الوطنية العادلة من مثل اتحاد الطلبة أو منظمة حقوق الإنسان، والقضايا القومية مثل القضية الفلسطينية أو احتلال العراق أو حرب لبنان أو العدوان على ليبيا ..الخ، هذا مع سهر هذه الاتحادات بدءاً بالمركزية بتأمين حملات التبرع وتنظيمها مادياً ومعنوياً لفائدة هذه البلدان الشقيقة وإمضاء العرائض والبيانات وشن الإضرابات في بعض القطاعات.

في مؤتمر سوسة 1989 تولى اسماعيل السحباني أمانة الاتحاد ولم يخف ولاءه الشديد لنظام بن علي، وأدار المنظمة بالكثير من الاستبداد والعنجهية وحملته كثرة التجاوزات المالية على الاستقالة في 20 سبتمبر 2000، وقد أعتبر أكثر من فرّط في استقلالية المنظمة. فرغم محاولات من المنظمة لم يتمكن النقابيون من ذلك نظراً لكونه كان مدعوما من النظام الحاكم.

وتراوحت الفترة التي تولى فيها عبد السلام جراد الأمانة العامة منذ مؤتمر جربة الاستثنائي بين الاستقلالية والاحتواء في شكل تجاذبات كانت في أغلبها تقع لصالح منطق الاستقلالية، لاعتبارات عدة لعل أهمها سيطرة الشق اليساري والتقدمي على قطاعات كثيرة لها وزنها داخل المنظمة مثل التعليم الثانوي والأساسي.

قد نقف من أجل ذلك على مفارقات من نوع:

- رفض الاتحاد الدخول لمجلس المستشارين من جهة

وانتماء محمد شندول المسؤول عن الإعلام في المكتب التنفيذي الوطني لهذا المجلس.

• رفض الاتحاد المناشدة لبن علي للترشح في اتخابات 2014 رغم أنه قد زكى ترشحه في انتخابات 2009.

• مثلت الاتحادات الجهوية فضاءات لاحتضان المعارضين السياسيين والتعبير عن نقدهم لممارسات النظام: توزيع بيانات الأحزاب والمنظمات ونشرياتهم التي تدين نظام بن علي واستبداده وانتهاكه لحقوق الإنسان. وفي المقابل مثلا امتلاء جريدة الشعب الناطق الرسمي باسم الاتحاد بتوجيه التهاني لبن علي في ذكرى تحول السابع من نوفمبر.

• قيام الاتحاد بدراسات متعددة استهدفت ملفات حارقة كان النظام يتعمد السكوت بشأنها مثل:

• إصلاح المنظومة التربوية والضمان الاجتماعي والتقاعد وعديدة هي الندوات الوطنية والجهوية التي نظمت في هذا الشأن.

• الدراسات حول التنمية التي قام بها الاتحاد عن طريق مختصين في عديد الجهات المحرومة مثل القصرين والكاف وقفصة وسيدي بوزيد.وهي جهات ستكون المهد الأول لاندلاع الثورة.

في المقابل نجد سكوتاً تاماً من الاتحاد تجاه انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على الحريات مثل منع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان من قيامها بمؤتمرها والرضوخ لمنع المسيرات إلا في مناسبات محددة جدا مثل إحياء ذكرى اغتيال الزعيم فرحات حشاد أو مساندة الشعب الفلسطيني وسط استنفار أمني كبير.

قد نرجع ذلك إلى أن المنظمة كانت خليطاً متنوعاً من عديد التوجهات الأيديولوجية والسياسية التي بقدر خوف كثيروها من التجربة المريرة التي مرت بها فإنهم يمتلكون وعياً متزايداً بالوضع الاجتماعي والتنموي والحقوقي للبلاد. فكثيرون هم النقابيون الذين كانوا أعضاء في رابطة حقوق الإنسان أو قادة داخل أحزاب قانونية وغير قانونية، لكن بقي مع ذلك الانتماء للتجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الحاكم غير مصرح به علناً رغم وجود نقابيين أعضاء في مجلس النواب مثلا.

هذا التجاذب بين الاستقلالية والاحتواء ربما سيصل أوجه في ذلك التصادم التاريخي في 2008:انتفاضة الحوض المنجمي.

انتفاضة الحوض المنجمي والمراكمة لثورة 17 ديسمبر 14 جانفي

اخترت التوقف عند هذه الأحداث لعدة أسباب أهمها: أولا ما سيكون للنقابيين من دور في تأجيجها وتأطيرها وإعطاءها طابع الانتفاضة. ثانياً ما ستقوم به هذه الانتفاضة من مراكمة لثورة 17 ديسمبر/١٤جانفي من جهة وتأثير على موقف الاتحاد ودوره في هذه الثورة من جهة أخرى.

اندلعت الأحداث في 5 جانفي (يناير) 2008، على إثر الإعلان عن نتائج مناظرة الانتداب في شركة فسفاط قفصة، وما اعتمدته لجنة الانتداب من محسوبية وحيف تجاه كثير من المترشحين. فيتولى الاتحاد المحلي تحت قيادة عدنان الحاجي وبشيرالعبيدي تأطير هذه الحركة الاحتجاجية وقياداتها لتتحول إلى حركة احتجاجية تواجه بالقمع البوليسي والإيقافات والسجن والتعذيب، فيشتد غضب الشارع في مدينة الرديف ويزيد القمع ومحاصرة المدينة والقتل والتعذيب ثم تلفيق التهم ونصب المحاكمات و كان نقابيوا الرديف في الصفوف الأمامية لهذه الحركة منذ بداياتها الأولى.

وقف عمارة العباسي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بقفصة (وكان عضوا بمجلس النواب) ضد الحركة الاحتجاجية بالرديف وأقنع لجنة النظام بتجميد نقابيي الرديف وإيقافهم عن النشاط النقابي بل وحاول مع سلط الجهة إقناع المحتجين بالتراجع عن مطالبهم.لكن في المقابل ساندت عديد الاتحادات الجهوية هذه الحركة الاحتجاجية وكونت لجان لمساندة حركة الحوض المنجمي منها جهة بن عروس وجندوبة والقيروان. وكانت الهيئة الإدارية الوطنية التي عقدت في الغرض ساخنة جداً انقسم فيها ممثلو الجهات والقطاعات بين مساند ومعارض للحركة بل أيضا مساند ومعارض لموقف المركزية النقابية التي وقفت ضد نقابيي الرديف.

ومع تتالي الأحداث وتطور قمع النظام في اتجاه الإيقافات

والمحاكمات وجدت المركزية نفسها مضطرة للتدخل لدى النظام لإطلاق سراح المحتجين ومساندة عائلات الموقوفين وتكليف محامين للدفاع عنهم. وسيكون لهذا التأخر في المساندة امتعاضا لدى النقابيين وسّع الهوة بين المركزية وبقية الهياكل كما الأوساط المعارضة.ربما يكون ذلك وراء درس سيعيه الاتحاد جيدا في ثورة الحرية والكرامة وهو في الصفوف الأمامية لدعم الاحتجاجات في بداياتها.

استخلاصات:

يعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، هو نظير الاتحاد العام التونسي للشغل، كلاهما يمثلان عمال بلديهما، وكليهما يسبقه تاريخ طويل من الخبرة النقابية، إلا أنه فى السنوات التى سبقت الثورة لم يكن الاتحاد العام المصري مشاركاً في الحراك العمالي الجاري، وكان اغلب قياداته اعضاء فى الحزب الوطنى « الحزب الحاكم»، كما أنه لم يكن معبراً حقيقياً عن صوت العمال فى أغلب المواقع، وكانت أغلب قياداته تسرف في إعلان ولاءهم ورضاهم عن النظام الحاكم، وتأييدهم لسياساته الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سبباً فى معاناة العمال « وخصوصا سياسات الخصخصة « ، ويستبعدون من العمل النقابي كل أصحاب التوجهات الأيديوجية المخالفة، وهو ما انعكس بشكل واضح جدا على دور هذة التنظيمات العماليه فى مجمل التطورات السياسيه وحتى الاقتصاديه والاجتماعيه ، وكانت كلها ادوار شكليه بدون مضمون حتى تم اهدار كثير من الحقوق العماليه تحت اسماع وابصار التنظيمات النقابيه التى هو من المفروض ان تعمل على حمايه مصالح اعضائها ، وهذا ما أفسح الطريق أمام بزوغ حركة نقابية جديدة بدأت ملامح تشكلها قبل الثورة. في حين كان الاتحاد التونسي مستمر فى أداء دور متوازن سياسياً ونقابياً لم يقطع صلاته بنظام ما قبل الثورة، بحكم التنوع الفكري والأيديولوجي بين أعضاءه، واحتفظ بتواصله مع الحراك الشعبي، على الرغم مما أخذ عليه أحياناً من قيامه ببعض المواءمات وتأييد بعض قياداته لنظام بن على .

الباب الثاني: الحراك العمالي أثناء الثورات

الفصل الأول: الحركة العمالية المصرية أثناء الثورة

- مطالب النقابات العمالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- قدرة النقابات العمالية المصرية على التعبئة والحشد.
- دور النقابات العمالية المصرية فى مناقشة المستقبل السياسى للبلاد

كانت الشعارات التى رفعها العمال والقيادات النقابية أثناء الثورة معبرة عن مطالبها. فقد كان أهم تلك الشعارات والذى صار فيما بعد هو الشعار الرئيسي للثورة هو: "عيش، حرية ، عدالة اجتماعية" وأضيف له فيما بعد كلمة «كرامة إنسانية».

وهو شعار يلخص طموحات المواطن المصرى وخاصة من أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة التي تمثل جموع الشعب. وهو كذلك يلخص معاناة هذا الشعب عبر سنوات طويلة من التهميش وافتقاد الحقوق الأساسية إلا ما يجود به النظام الحاكم، فلم تستطع اختيارات وتصورات هذا النظام في إدارة الحكم والاقتصاد والمجتمع، في توفير العدالة والأمان لهذه الطبقة التى يقوم على أكتافها الاقتصاد القومي، خاصة فى ظل ما آلت إليه أحوال البلاد من القمع والاستغلال والإفقار وسيطرة مجموعات مستغلة على ثروات ومؤسسات البلاد، وفي ظل تحالف السلطة ورأس المال الذي فرض سطوته وسلطته على الجميع.

فكلمة «عيش» – والتى تعني «خبز» باللهجة المصرية – تعبر في الأساس عن الاحتياجات الأساسية من الغذاء، ولكنها فى مضمونها تعبر عن الحق في الحياة بصورة عامة. ولكنها في وعي الطبقة العاملة مرتبطة بـ«الحرية» والتى تتطلب حكم ديمقراطي حقيقي تتمكن فيه الأغلبية المهمشة من اتخاذ القرارات لصالحها، وكلتاهما مرتبطتين في وعيه بالمفهوم الأوسع للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فالخبز المغموس بالعبودية والقهر لا يشبع الجائع ولا يرضي النفوس الأبية.

يشي هذا الشعار بضيق الطبقة العاملة من التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء، والذي لا ينتج عن عوامل طبيعية وقواعد عادلة، ولكنه ناتج عن محاباة واستغلال نفوذ وتسلط، وقمع أمني وسياسي شامل. لذلك فقد ثاروا على القواعد التى توزع على أساسها الثروة فى مصر، وعلى من يفرض ويحمي هذه القواعد، لصالح الطبقة المسيطرة. وطالبوا بفرض سلطة القانون على الجميع لاستعادة ما تم نهبه تحت مسميات عديدة، من أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية.

ولأنه لا يمكن إعادة توزيع الثروة دون خلق مجتمع ديمقراطي تشارك فيه تلك الأغلبية في اتخاذ القرارات في كافة شؤون حياتها، وتتحقق فيه الكرامة الإنسانية، فقط استشعرت الطبقة العاملة أن ما يحول بينها وبين كل ذلك هو النظام الحاكم الذي يحمي الفساد ويمارس القهر، لذلك جاء شعارهم الآخر «الشعب يريد اسقاط النظام»، ذلك الشعار الذي كان هادراً في كل ميادين الثورة المصرية.

كانت مطالب الطبقة العاملة والتى تشارك معهم فيها جموع الثوار وخاصة الشباب هو أن يعيشوا في دولة يغيب فيها التهميش والإقصاء الاجتماعى، وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن، ويتاح فيها لجميع أفراد المجتمع تكافؤ الفرص لتنمية قدراتهم ولحسن توظيف هذه القدرات، بما يحقق الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى وليس العكس، ويؤدي بالمجتمع كله إلى النماء والتقدم المستمر، والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية. وقد عبر عن ذلك أحد هتافات العمال أثناء الثورة: «الشباب ويا العمال . . ضد تحالف رأس المال». بمعنى « الشباب مع العمال «

كيف كانت قدرة الحركة العمالية المصرية على الحشد أثناء الثورة ؟

«يا أهالينا . . يا أهالينا . . يا أهالينا انضموا لينا» . . كان هذا هو الهتاف الذي رددته العمال الثائرون خلف قادتهم، ومنهم «كمال أبو عيطة» الذي لقبه الإعلام بـمؤذن الثورة. هذه الهتافات التى أطلقها قادة العمال ورددها وراءهم الملايين من العمال وغير العمال في ميادين الثورة، كانت بحق مثل الأذان الذي يدعوا جموع الشعب إلى هذه الميادين، بما تحمله من خفة ظل وروح مصرية حقيقية، وبما تدل عليه من صدق المحبة للوطن رغم المعاناة.

وقد كانت الموجات الاحتجاجية العديدة التى جرت خلال السنوات التى سبقت الثورة قد اثقلت مهارات العمال، ونمّت وعيهم الطبقي، وافرزت من بينهم قيادات جديدة قادرة على اكتساب ثقة الجماهير الثائرة، لذلك كان حضورهم خلال الثورة مميزاً.

من جهة أخرى، كان هناك تعبئة من نوع آخر قام بها بعض القيادات العمالية المنتمية لاتحاد عمال مصر خلال الثورة، حيث قاموا ببث دعاية مضادة بين عدد ليس بالقليل من العمال وخاصة من الموظفين العاملين تحت رئاسة سياسيين نافذين، وكلفوهم بالخروج فى تظاهرات مضادة للثورة تحت قيادتهم، ومحاولة اقتحام ميدان التحرير لفض التظاهر، تزامن ذلك مع تحرك مجموعات أخرى مدفوعة لاقتحام الميدان بالخيول والجِمال وإلقاء المتظاهرين بالحجارة، فيما عرف إعلامياً بموقعة الجمل.

وقد رصدت الصحافة والنشطاء الحقوقيين تواجد قيادات أمثال حسين مجاور وجبالي المراغي وعائشة عبد الهادي على رأس هذه المجموعات التي تحركت لفض اعتصام ميدان التحرير، إلا أن الحشد الأكبر للمتظاهرين وقوة صمودهم رد هذه المجموعات المضادة التى لم تكن تدافع عن قضية عادلة فى الحقيقة ولكنهم خرجوا بأوامر تلك القيادات العمالية وغير العمالية التابعة للحزب الوطني الحاكم آن ذاك، والذي تم حله بعد الثورة. وقد حوكم بالفعل عدد من هؤلاء القيادات بسبب هذه الواقعة بعد الثورة، وإن كانوا قد حصلوا على البراءة فيما بعد.

هل شاركت النقابات في مناقشة المستقبل السياسى للبلاد مع القوى السياسية الاخرى ؟

إن العلاقة بين العمال كأحد اللاعبين الاجتماعيين والقوي الثورية وفي القلب منها القوي اليسارية والليبرالية، علاقة

عضوية غير منفصلة. فالكثير من القيادات العمالية هم قيادات سياسية وكوادر حزبية، ومنهم مثقفين وشباب، ونشطاء حقوقيين.

وقد كان للحركة العمالية دور رئيسي في تهيئة المجتمع للثورة والحشد لها، فالعمال دائماً قادرين على تحويل الأفكار النظرية إلى واقع عملي يمارسونه على الأرض، مما يشجع المثقفين والنشطاء على الانضواء فى ركابهم والاحتماء بهم. وقد ذكرنا من قبل كيف كان إضراب عمال غزل المحلة فى 6 إبريل 2008 ملهماً للشباب والنشطاء الثوريين ومحفزاً على الثورة. وحتى خارج الميدان، كان لحركة الإضرابات العمالية التى تزايدت في الأيام الأخيرة من اعتصام التحرير دوراً هاماً في التسريع بإزاحة مبارك عن الحكم فى ١١ فبراير ٢٠١١.

وقد ساهمت مشاركات العمال أثناء الثورة وقبلها فى إلهام السياسيين والشباب وإلهاب حماسهم، واستعادة الحركة العمالية فى تلك الفترة الحية من تاريخ مصر ثقتها بنفسها، وثقة السياسيين والنشطاء بها، وأكدت للجميع أنها لاتزال حية ونابضة. واستطاع العمال خلال تلك الفترة كذلك أن يلفتوا النظر إلى أهمية القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع قضايا الإصلاح السياسي التى كانت هي الشغل الشاغل، فطرحوا أفكارهم عن تأمين حد أدنى مناسب للأجور، وتعديل قوانين العمل والنقابات بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتوفير نظام فعال للتأمين الصحي، وحماية العمال ضد تعسف أصحاب رؤوس الأموال، والأجانب منهم بصفة خاصة، وغير ذلك.

وكيف ساهمت الحركة العمالية فى فاعليات الثورة ؟

جرت الأحداث الرئيسية للثورة خلال ثمانية عشر يوماً منذ بدأ التظاهرات والاعتصامات فى يوم عيد الشرطة 25 يناير 2011 وحتى إعلان الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك تخليه عن حكم البلاد فى 11 فبراير 2011، ولكنه سبقتها وتلتها تحركات مهدت وأكدت على مطالب الثورة ونجاحاتها.

بدأت الشرارة الأولى من محافظة السويس التى شهدت أعنف المواجهات، حيث انطلقت عدة تظاهرات من مواقع عمالية قبل الثورة بأيام، منها ما كان أمام المصانع المملوكة لرجل الأعمال/ أحمد عز أحد ابرز رجال نظام مبارك وأمين التنظيم بالحزب الوطني. التقت تظاهرات العمال بموعد الثورة التى دعى إليها الشباب فى 25 يناير 2011، ليخرجوا إلى الشوارع بالآلاف من مصانع وشركات المنطقة الصناعية محتلين ميادين الثورة ومعلنين مبادئها.

فى الجمعة 28 يناير 2011، التى سميت جمعة الغضب، تتصاعد الأحداث وتقفز الثورة المصرية قفزة إلى الأمام بالمواجهة مع قوات الأمن نتج عنها سيطرة المتظاهرين على الشوارع، حتى نزول الجيش وتوليه زمام الناحية الأمنية وفرضه حظر التجول، وأدي ذلك إلى أنه فى الأيام التالية تعطلت المواقع العمالية، وفقد العمال بالتالي فرصتهم فى التواجدهم فى أماكن عملهم ومواقعهم ككتل بشرية منظمة، إلا أن ذلك لم يمنعهم من قيادة الثورة الشعبية فى شوارع السويس والمحلة والإسكندرية وحلوان وكافة محافظات مصر تقريباً.

فى يوم 30 يناير 2011 وفى خضم أحداث الثورة المصرية ، اجتمعت النقابات المستقلة التى تم إنشاءها قبل الثورة وهى نقابة العاملين بالضرائب العقارية – نقابة أصحاب المعاشات– نقابة الفنيين الصحيين– نقابة المعلمين المستقلة مع الهيئات والمجموعات المستقلة الممثلة للعاملين فى المواقع الصناعية – معلنين عن الشروع فى تأسيس أول أتحاد عمالي مستقل، وهو الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة، وقاموا بتشكيل هيئته التأسيسية اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 30 يناير 2011.

وبمجرد أن عادت المواقع العمالية للعمل ونزل المزيد من العمال إلى الشوارع متوجهين لأعمالهم، أُعلن فى مئات المواقع العمالية بالمحافظات المختلفة والمدن الصناعية إضراباً عن العمل فيما يمثل عصياناً مدنياً، ودفع ذلك بأعداد جديدة إلى ميادين الثورة المصرية مما أربك حسابات النظام الذى وجد نفسه محاصراً بين شباب مسيطر على الشوارع، وعمال يعلنون عصيانهم فى مواقع الإنتاج، مما دفع النظام لتقديم مزيد من التنازلات.

في 7 فبراير تظاهر الآلاف من موظفى الشركة المصرية

للاتصالات فى أكثر من محافظة أمام السنترالات للمطالبة بمستحقاتهم وتقليل الفجوة الكبيرة بين أجورهم وأجور القيادات العليا بالشركة، ورددوا هتافات جماعية تندد بإدارة الشركة وتطالبهم بالرحيل، وطالب الكثيرون منهم سحب الثقة من نقابة الشركة، واستمروا فى ترديد هتافات ميدان التحرير المطالبة بإسقاط النظام.

وفي الأربعاء والخميس 9 و 10 فبراير 2011، وقبل خطاب تنحى مبارك ب 48 ساعة، انضم قطاع مهم للغاية للثورة وهو قطاع النقل العام، حيث أضرب عمال وسائقي مواقف وجراجات النقل العام بالقاهرة، كما اضرب كذلك عدد من شركات النقل البحري.

الفصل الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة الثورية

الاتحاد العام التونسي للشغل وبداية الأحداث في سيدي بوزيد: المرحلة الثورية الأولى

قام قسم الدراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل بدراسة حول التنمية والشغيل بجهة سيدي بوزيد نبه فيها إلى خطورة الوضع التنموي بالجهة وشخص كارثيته (البطالة- التعليم العالي- البنية الأساسية-الصحة الفلاحة- التصنيع- غلق المؤسسات). وهي دراسة استعان فيها بالاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد (1).

ومن منطلق الوعي بهذا الوضع في الجهة حضر الشباب والنقابيون منذ انطلاق الأحداث.وينبغي أن نلاحظ في هذا السياق حضور التيار القومي بقوة في بداية هذه الأحداث خصوصا إذا عرفنا انتماء الكثير من النقابيين والمحامين في جهة سيدي بوزيد إلى هذا التيار الذي تواجد بقوة منذ بداية الأحداث (2). وقد بدأت التجمعات والمسيرات التي بدأت منذ 18 ديسمبر 2010 بعد يوم واحد من حرق محمد البوعزيزي نفسه وكانت تنطلق من أمام دار الاتحاد الجهوي للشغل الذي أصدر أول بيان يوم 18 ديسمبر يطالب به بإطلاق سراح الموقوفين. كما يطالب بحق الجهة في التنمية وسحب قوات الأمن من الشوارع. وهذه مطالب سيؤكدها ويعززها المكتب التنفيذي الوطني ببياناته وزياراته الميدانية على عين المكان وقد تمكن من التدخل لإطلاق سراح الموقوفين. وهي سرعة تحرك وتفاعل يبدو أنها استفاد كثيرا من أحداث الحوض المنجمي.

صدر أول بيان عن المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 21 ديسمبر 2010 وجاء متقارباً مع بيان الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد. فقد أكد في لغة بعيدة عن التصادم على حق الشغل والدور التعديلي للدولة وضرورة اجتناب الحلول الأمنية. كما استدل البيان وهذا هام جداً بما قدمه من دراسات ربطت بين التشغيل والتنمية بين الجهات. وطرح حلولاً عملية للخروج من الأزمة تهم الاقتصاد والتشغيل والتنمية والبطالة والإعلام.ومع انتشار التحركات في عديد الجهات مثل القصرين والكاف.

انعقدت الهيئة الإدارية الوطنية (3) يوم 4 جانفي 2011 لتؤكد مساندتها لتحرك الجهات وتدعو إلى إصلاحات سياسية كما طالبت بانسحاب الجيش وإنهاء محاصرة الجهات.وفي 11 جانفي أقر أعضاء الهيئة الإدارية حق الهياكل الجهوية في الدخول في تحركات نضالية.

تحركات الجهات

جاء قرار الهيئة الإدارية حول وقد عمت المسيرات كل جهات البلاد حتى وصلت العاصمة خاصة بعد التجمع الكبير في ساحة محمد علي يوم 8 جانفي الذي أعلن فيه انحياز الاتحاد إلى الجماهير.وقد عمت المسيرات والوقفات الاحتجاجية والإضرابات كل جهات البلاد انطلاقات من الاتحادات الجهوية. وكانت الاجتماعات العامة تتم في الجهات تحت إشراف أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني. وكان قرار الإضراب العام بجهة صفاقس الذي رافقته مسيرة حاشدة قدرت بـ 40 ألف متظاهر حاسما في بداية انهيار نظام بن علي. وتلى هذا الإضراب إضرابات ومسيرات يوم 13 جانفي 2011 بولايات سيدي بوزيد وسليانة والقيروان والقصرين وبنزرت.وقد رافقت هذه المسيرات كلها شعارات تنادي بإسقاط نظام بن علي وحل الحزب الحاكم :التجمع الدستوري الديمقراطي.

لقد كانت إضرابات جهات تونس وبن عروس وأريانة ومنوبة

1 أنظر ما قاله الكاتب العام للاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد التهامي الهاني في كتابه: الثورة في تونس 17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل ص 36 وما بعدها
2 المرجع السابق الصفحات نفسها
3 الهيئة الإدارية الوطنية هي سلطة القرار الثالثة التي تضم اساسا أعضاء المكتب التنفيذي الوطني والكتاب العاميين للاتحادات الجهوية والجامعات والنقابات العامة

يوم 14 جانفي حاسمة في إسقاط النظام بعد زيارة الأمين العام عبد السلام جراد لقصر الرئاسة يوم 12 جانفي 2011 ورفضه إيقاف الإضرابات.حيث توجهت آلاف التونسيين انطلاقا من ساحة محمد علي (المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل)نحو وزارة الداخلية تنادي برحيل بن علي وكان ذلك حاسما في سقوطه.

الاتحاد ومرحلة ما بعد سقوط نظام بن علي:المرحلة الثورية الثانية

بعد سقوط نظام بن علي حصل اضطراب كبير وتذبذب في طريقة إدارة المرحلة الانتقالية، وكان على الاتحاد في علاقته بالشعب الذي انتصر لثورته أن يضطلع بمسؤوليته في هذه المرحلة الحرجة. لكنّ الاتحاد أيضا كان محكوما بالميل دائما إلى التمسك باستقلاليته في ظرف كان يواجه حملة شرسة لتشويهه واتهامه بالتورط مع نظام بن علي. فكان عليه الاشتغال على واجهات مختلفة في علاقة بمسؤوليه ومنخرطيه خوفاً من تشتت وانقسام المنظمة من جهة وفي علاقته بالرأي العام من جهة أخرى، وفي علاقته بهشاشة الوضع الأمني والسياسي بالبلاد من جهة ثالثة.

في أول بيان صدر عن المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ ٥اجانفي وضع الاتحاد نفسه في موقع المتحمل لمسؤوليته الوطنية تجاه شعبه. إذ دعا إلى ضرورة تطبيق الدستور وتشكيل مجموعة من اللجان في تقصي الحقائق والفساد والإصلاح السياسي والاقتصادي. وفي مجال الإعلام والحريات ..الخ. كما دعا قواعده عن طريق النقابيين إلى ضرورة استئناف النشاط الاقتصادي.

وشارك الاتحاد بثلاث وزراء في أول حكومة برئاسة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق لبن علي. لكن سرعان ما أعلن انسحابه منها وعقد هيئة إدارية لإعلان ذلك وتعليله بعدم انسجام الحكومة مع تطلعات العمال وعموم الشعب.
كما جاء في نفس بيان هذا الاجتماع رفض الاتحاد لأي تدخل أجنبي وإعلان استقالة بعض مسؤوليه من مجلسي النواب والمستشارين وتجميد عضويته بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
كان هذا الموقف إعلاناً واضحاً للانحياز التام للمنطق الثوري في تونس. وقد ظهر ذلك جلياً في الدعم الذي قدمه الاتحاد لاعتصامي القصبة 1 والقصبة 2. وهما اعتصامان عملا على إسقاط حكومتين لمحمد الغنوشي والنجاح في مرحلة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011.

عمل الاتحاد على دعم اعتصام القصبة ا بتاريخ 20 جانفي 2011، من خلال تواجد النقابيين بينهم وبعض المساعدات المادية والمعنوية، لكن بصفة غير معلنة رسمياً التي قدمها للمعتصمين القادمين من سيدي بوزيد احتجاجاً على حكومة تواجد فيها وزراء من النظام السابق. وقد شكل لجاناً تنوب عن المعتصمين في تقديم مطالبهم لرئاسة الحكومة. وكانت مطالب المعتصمين العفو التشريعي العام ورحيل وجوه النظام البائد.

لكن الاتحاد سيكون أكثر تدخلا ودعما لاعتصام القصبة 2 الذي طالب بـ:

- استقالة حكومة محمد الغنوشي
- المجلس التأسيسي
- إيقاف العمل بالدستور
- حل مجلس النواب والمستشارين

وقد كانت هذه نفس المطالب التي صدرت في بيانات الاتحاد، فتبنى مطالب المعتصمين ودعمهم مادياً ومعنوياً (توفير الأغذية والخيام وحافلات نقلهم) حتى تحققت مطالبهم.
وهو اعتصام وإن فض بالقوة فإن مطالب المعتصمين الأساسية قد تحققت وتولى الباجي قائد السبسي رئاسة حكومة تصريف أعمال. وحدد المرسوم الرئاسي عدد 6 الصادر بتاريخ 4 مارس 2011 ما تبناه الاتحاد وفاوض عليه:

- تحقيق الانتقال الديمقراطي.
- استمرار الثورة وحمايتها.
- بعث هيئة عليا مستقلة للانتخابات.
- إصدار قانون ينظم المجلس الوطني التأسيسي.
- المحافظة على المرافق العمومية.

وحرصا على تأمين عملية الانتقال الديمقراطي وإعداد البلاد لانتخابات المجلس التأسيسي، قام الاتحاد بمعية مجموعة

من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية يوم 7 مارس 2011 بتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وكان الاتحاد ممثلاً بأربعة أعضاء. هذه الهيئة التي استطاعت أن تأمّن بنجاح كبير أول عملية انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد بكل مراحلها في 23 أكتوبر 2011.

الاتحاد العام التونسي للشغل والمرحلة الانتقالية الأولى: ما بعد انتخابات 23 أكتوبر

اتسمت هذه المرحلة بتنامي ظاهرة العنف في البلاد والاعتداء على الحريات. ويرجع الكثيرون ذلك خصوصاً الأوساط التقدمية إلى فوز الإسلاميين (حزب النهضة) وسيطرتهم على دواليب السلطة، وما يحملونه من عداء إيديولوجي تاريخي للتيارات الفكرية الغالبة في الأوساط النقابية.

وقد عمل الاتحاد على التصدي لهذه الظاهرة من خلال تحركاته وبياناته. فكثرت المسيرات كما البيانات المنددة بالعنف. ونفسر بذلك ما جاء في بيان الذكرى الثانية لثورة الكرامة: 14 جانفي 2012 من دعوة من الاتحاد إلى مؤتمر وطني للحوار يوم 16 أكتوبر 2012. تأتي هذه الدعوة في سياق تاريخي لافت كانت المنظمة قد أمضت يوم ١٣جانفي ولأول مرة في تاريخها العقد الاجتماعي الذي يحدد أسس العلاقة الثلاثية بين الأطراف الاجتماعية.

استخلاصات :

كانت مشاركة العمال في الثورة بكافة فئاتهم قوية وكاسحة فى كلي البلدين، وأضطر الاتحاد التونسي للتفاعل مع الثورة والانضمام للجهويات فى تحركاتهم، بينما انفصل قيادات الاتحاد العام المصري عن نقابييهم وعمالهم، واستمروا فى مناهضة الثورة العمالية، فى الوقت الذى كان فيه العمال المصريون يشاركون بجديه فى فاعليات الثوره كانت قياداتهم النقابيه المعينه ترسل برسائل الدعم الى النظام الذى يتهاوى بل وقاموا بمناهضه مطابل العمال والتى تأتي على رأسها الحقوق و الحريات النقابية، فضلاً عن المطلب الرئيسي المتعلق بالعدالة الاجتماعية.

لذلك حافظ الاتحاد التونسي على مكانته التاريخية، واستمر كلاعب رئيسي فى الحياة السياسية، ودعى وأدار الحوار الوطني مع بقية القوى الوطنية. بينما انطلق العمال المصريون والنشطاء النقابيون فى سعيهم لتصحيح مسار حركتهم النقابية، بإنشاء كيانات نقابية جديدة، ومحاولة إزاحة عدد من القيادات القديمة التى لم تحترم الثورة وتستأثر لنفسها بالمناصب النقابية وبالسيطرة على موارد النقابات وأصولها.

الباب الثالث: مرحلة ما بعد الثورة

الفصل الأول: الحركة العمالية المصرية ما بعد الثورة

- مستوى الاعتراف بالنقابات العمالية كأحد أصحاب المصلحة فى المناقشات الاجتماعية والسياسية.
- مستوى الاستجابة للمطالب العمالية من الحكومة ورجال الاعمال.
- وضع النقابات فى مؤسسات الحوار الاجتماعى.
- التحديات الرئيسية التى تواجه النقابات.
- سيناريوهات مستقبل الحركة النقابية المصرية.

عقب تنحي مبارك استمرت الفاعليات الثورية المطالبة بإسقاط حكومة آخر رئيس وزراء اختاره مبارك، وهي حكومة الفريق/ أحمد شفيق، وفي 3 مارس 2011 تم تكليف د. عصام شرف برئاسة أول حكومة مقبولة من ثوار ميدان التحرير، وقد كلف شرف د. أحمد حسن البرعي – الخبير السابق بمنظمة العمل الدولية – بحقيبة وزارة القوى العاملة، وقد اعتبر ذلك الاختيار انتصاراً لحركة الاستقلال النقابي المطالبة بتفعيل الحقوق والحريات النقابية.

وفى 12 مارس 2011، عقد وزير القوى العاملة مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع جوان سومافيا مدير عام منظمة العمل الدولية الذي حضر في زيارة إلى مصر، وقدما خلال المؤتمر الصحفي «بياناً بشأن الحريات النقابية فى مصر» الذي صدر موقعاً بتوقيع الوزير ومدير عام المنظمة ، وقد اعتُبر هذا البيان وقتها إيذاناً ببدء عهد جديد للممارسة النقابية فى مصر.

وقد نص البيان على خطة وزارة القوى العاملة بشأن الحريات النقابية، والتى جاءت كالتالي:

• الاعتراف الكامل والتام بحق العمال فى إنشاء وتكوين نقاباتهم والانضمام إلى النقابات التى يختارونها.
• الاستقلال التام لنقابات العمال فى شأن أمورها الداخلية ووضع لوائحها والتصرف فى أموالها واختيار قياداتها.
• حق النقابات العمالية فى تكوين اتحادات فيما بينها والانضمام إلى الاتحادات الدولية.
• استقلال النقابات عن الجهة الإدارية (وزارة القوى العاملة والهجرة) التى ستقوم من الآن فصاعداً بتلقى أوراق النقابات (أى بإيداع النقابات أوراقها لدى وزارة القوى العاملة) وحصول النقابة على إيصال بالإيداع وعلى الإجراءات اللازمة كى تتمتع النقابة بالشخصية المعنوية وتمارس عملها. (وإيداع الأوراق لدى وزارة القوى العاملة هو إجراء مؤقت حتى يتم تعديل قانون النقابات وتصبح جهة الإيداع هى المحكمة التى يقع فى دائرتها مقر النقابة).
• تدرس الوزارة حالياً كيفية إجراء النقابات لانتخاباتها بكل حرية وبعيداً عن إشراف الوزارة، وسوف تتشاور الوزارة مع النقابات فى هذا الشأن.
• ستبلغ هذه الإجراءات إلى كافة مديريات القوى العاملة للعمل بها منذ صدور هذا الإعلان.

وقد حرك هذا الإعلان المياه الراكدة في الحركة العمالية المصرية فقد تأسست مئات النقابات المستقلة في مصر.

وفى شهر أغسطس 2011 أصدر د.البرعى قراره بحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وذلك تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة ببطلان انتخابات الدورة النقابية 2006 / 2011، وقام بتشكيل لجنة إدارية لإدارة شئون الاتحاد حتى إجراء الانتخابات العمالية في جميع اللجان التابعة للاتحاد ونقاباته العامة وتشكيل مجلس منتخب للاتحاد تحت إشراف قضائي وفقا لحكم المادة 41 من القانون 35 لسنة 1976 وتعديلاته.

كما أن الوزارة دعت إلى حوار لإعداد مشروع قانون جديد للحريات النقابية بديلاً عن قانون النقابات القائم، وقد تم إقرار مشروع القانون فى نوفمبر 2011 بعد أن وافقت عليه العديد من المنظمات النقابية والأهلية، إلا أن قيادات من اتحاد عمال مصر قد اعترضوا على مشروع القانون، وقاموا بالتعاون مع البيروقراطية الإدارية بالحكومة بتعطيله عن الصدور رغم موافقة رئيس الوزراء عليه ورفعه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يدير شئون البلاد لإصداره.

واستمرت قيادات الحركة العمالية المستقلة الجديدة التى نشأت مع الثورة يطالبون كل حكومة جديدة بإصدار قانون ينظم الحياة النقابية بعد أن فقد القانون 35 / 1976 صلاحيته، وبعد أن فرضت الثورة واقعاً جديداً تجاوز الهيكل النقابي الأوحد الذي فرضه ذلك القانون السابق، مستندين إلى التقارير والتحفظات التى تضعها منظمة العمل الدولية وتضع مصر بسببها على قائمة الملاحظات عام بعد آخر.

وقد طرحت الوزارات المتعاقبة بالفعل منذ الثورة حتى الآن عدة مشروعات قوانين لتنظيم الحياة النقابية، مرة تحت مسمى قانون الحريات النقابية، ومرة تحت مسمي قانون الحق في التنظيم، محاولة الوصول لصيغة ترضي جميع الأطراف، على الرغم من أن كل مشروع قدمته تلك الحكومات كان يطرح بالفعل بعد أن تقدم كل الأطراف ملاحظاتها عليه وتقبله فى صيغته النهائية، ولكن فيما يبدو أن الأمر لم يكن ملحاً لدى القيادات السياسية في إصداره خلال المراحل الانتقالية، ويتم حتى الآن تأجيله على أمل عرضه على مجلس النواب القادم، وليظل الوضع النقابي يعاني من الفوضي بسبب غياب القانون المنظم لفترة أخرى.وخلال تلك السنوات التى أعقبت الثورة، كانت دائماً ما تصدر قرارات رئاسية بتجديد الدورة النقابية للاتحاد العام ونقاباته لمدة ستة أشهر جديدة، لتصبح بذلك هذه الدورة النقابية هي أطول دورة نقابية فى تاريخ مصر (من 2006 وحتى كتابة هذه السطور).

وقد أسهم طول الفترة النقابية فى مزيد من الانفصال بين ممثلي نقابات الاتحاد العام وبين قواعدهم، وعدم إفراز قيادات نقابية جديدة تنتمي لهذا الاتحاد، وعزوف فئات الشباب وعمال القطاع الخاص والكثير من المواقع النقابية بالقطاع العام والحكومة عن تفعيل انضمامهم وعضويتهم فى هذا الاتحاد، وقد عزز ذلك بشكل كبير من فرص نمو وانتشار الحركة النقابية المستقلة التى ظلت لفترة طويلة

تكسب كل يوم أرضاً جديدة على حساب نقابات الاتحاد العام، على الرغم من الدعاية المضادة التى يمارسه الاتحاد العام ضدهم متهماً إياهم بالخيانة والتمويل الأجنبي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن البيروقراطية الحكومية والعقبات القانونية حالت دون تفعيل الكثير من النقابات المستقلة، نظراً لاستمرار الكثير من الإدارات الحكومية وإدارات شركات قطاع الأعمال العام في اقتطاع الاشتراكات من العاملين بها لصالح نقابات الاتحاد العام، على الرغم من تقديم طلبات بالتوقف عن الاقتطاع أو الاقتطاع لصالح النقابة المستقلة. كما لم تزل العديد من الشركات والمنشآت ترفض التعامل مع النقابات المستقلة، والاعتراف بها، والتفاوض معها، وتتخذ إجراءات عقابية فى حقها وفي حق نقابييها، بالفصل أو النقل، أو حتى التهديد، أو بث الفرقة بين العمال من خلال الدفع بأشخاص موالين للإدارة لتأسيس نقابات موازية تضرب التكتل العمالي.

وبرغم أن بيان وزارة القوى العاملة فى مارس 2011 كان ينتصر للحريات النقابية، إلا أن الكثيرون يرون أن المرسوم بقانون رقم 34 الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة سنة 2011، والخاص بتجريم الاعتداء على حرية العمل والاعتداء على المنشآت، إنما يتضمن فى طياته تعطيلاً للحق فى الإضراب، والخلط بينه وبين التخريب.

وهل تم الاستجابة لمطالب العمال بعد الثورة ؟

بعد الثورة كانت السلطة السياسية فى البلاد منشغلة باستتباب الأمن وعودة الاستقرار، وكان أحد مظاهر عدم الاستقرار من وجهة نظرها هي الإضرابات العمالية المتكررة. وقد كانت تلك الإضرابات إما نتيجة لإسراف بعض أصحاب الأعمال فى انتهاك حقوق العمال استغلالاً لحالة الفوضى، أو نتيجة لمشكلات متراكمة ومكبوتة من فترات ما قبل الثورة، أو محاولة بعض العمال استغلال الحالة الثورية للضغط للحصول على أعلى قدر من المكتسبات. وقد بلغت هذه الإضرابات من الحدة جعلت حالات قطع الطريق من عمال أحد المواقع حدثاً معتاداً.

وقد أشارت تقارير عدة إلى أن الاحتجاجات العمالية وصلت أعلى معدلاتها منذ عشر سنوات خلال النصف الثاني من 2012 والنصف الأول من 2013، إبان حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، هذا الصعود الهائل في الحراك العمالي قبيل تظاهرات 30 يونيو كان يعبر عن حجم الغضب في الأوساط العمالية بعد مرور عامين ونصف على ثورة يناير 2011 والتي سبقها أيضا موجة عارمة من النضال العمالى، قدم خلالها العمال مطالب رئيسية مثل: رفع الحد الأدنى للأجور، وحماية العمال من الفصل التعسفي، وتوفير فرص عمل كفيلة بالقضاء على البطالة، وحماية الحق في التنظيم النقابي واستقلاليته. عامان ونصف بعد الثورة كانت كافية لينفذ صبر العمال لاستشعارهم أن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة إما أنها عاجزة عن أم غير راغبة في تحسين أوضاعهم وتلبية احتياجاتهم.

وقد كان المصوغ الأهم لاختيار المرشحين لموقع وزير القوى العاملة بعد الثورة، هو قدرة المرشح على احتواء الاحتجاجات العمالية وتهدئة غضب العمال بأقل تكلفة ممكنة على الدولة، وقد كان استخدام هذا المعيار واضحاً في أول حكومة خلال المرحلة الانتقالية عقب الثورة الثانية فى 30 يونيو فقد تم تكليف القيادي العمالي ومؤسس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة والملقب بمؤذن الثورة «كمال ابو عيطة» بحقيبة وزارة القوى العاملة.

وقد اعتبر البعض أن هذه الخطوة بادرة حسن نية كبيرة من الحكومة تجاه الحركة العمالية، إلا أن البعض الآخر اعتبر الأمر فخاً لاسقاط مصداقية المطالب العمالية عندما يقف أحد أهم الداعين لها عاجزاً عن تحقيقها وهو في أعلى مواقع السلطة، وهذا ما حدث بالفعل حين لم يتمكن الوزير أبو عيطة فى إقناع مجلس الوزراء بأولوية الرؤية والمطالب العمالية، في مجلس وزراء تغلب عليه الاعتبارات الأمنية وتغليب المصالح الرأسمالية. فبدا وكأنه تم اختيار أبو عيطة فقط كي يضمن بعض الهدنة مع الحركة العمالية الجديدة لحين ترتيب أوضاع ما بعد 30 يونيو.

وقد شهدت هذه الفترة مؤشرات غير إيجابية فيما يتعلق بعلاقة دولة ما بعد 30 يونيو بالحراك العمالي، مثل قيام قوات الجيش بفض اعتصام عمال السويس للصلب بالقوة وإلقاء القبض على عدد من العمال، ودخول الدبابات إلى

ساحة شركة غزل المحلة أثناء الإضراب لإرهاب العمال، هذا بخلاف الخطاب الإعلامي الموجه ضد أي احتجاجات عمالية واعتبارها جزء من محاولة الإخوان المسلمين لإرباك الدولة.

وقد كان اتخاذ قرار بخصوص الحد الأدنى للأجور استجابة لمطلب عمالي أصيل، ولكنه جاء بعد تردد كبير وسبقه عدد من القرارات الحكومية المحبطة للعمال، ثم جاء القرار ليفيد شرائح قليلة من موظفي الدولة، حيث اختص العاملين في الحكومة والقطاع العام فقط، وخلا من تفاصيل حول كيفية تمويله وتقسيمه بحسب التدرج الوظيفي ما يوحي بأنه اتخذ على عجل ودون قصد حقيقي سوى تسكين غضب العمال.

وضع النقابات ومؤسسات الحوار الاجتماعى

يشكل الحوار الاجتماعي ركيزة أساسية لاستقرار علاقات العمل، كما يعد أداة هامة لتحسين ظروف وشروط العمل وتوفير بيئة مواتية للاستثمار في ظل التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية الاقتصادية بما يكفل تحقيق السلم الاجتماعي على كافه المستويات، يشترك فيه أطراف علاقة العمل الثلاثة، عمال – أصحاب أعمال – حكومة، في مناقشة كل ما يتعلق بتنظيم علاقات العمل.

ولنجاح عملية الحوار الاجتماعي، يجب ان تتوفر العديد من المقومات أهمها الإرادة السياسية وإتاحة الحق في التنظيم بما يضمن وجود منظمات قوية مستقلة ديمقراطية وممثلة لكل من العمـال وأصحاب الأعمال على حد سواء، وهو ما يضمن فاعلية وتأثير التفاوض والحوار بين طرفى علاقات العمل ويؤسس لعلاقة شراكة تقوم على جسور من الثقة بين أطراف علاقات العمل من أجل تحقيق استقرار اجتماعي ونمو اقتصادي وعدالة اجتماعية.

وفي مصر يوجد أشكال مختلفة لتنظيمات أصحاب العمل مثل الاتحاد العام للغرف التجارية والاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين والاتحاد المصري للغرف السياحية، اتحاد مقاولي التشييد والبناء واتحاد بنوك مصر، ويأتى على رأس تلك التنظيمات اتحاد الصناعات المصري كممثل رسمي لاصحاب الاعمال في مصر. ويتكون مجلس إدارة الاتحاد من 21 عضوا تنتخب الجمعية العمومية ثلثى الأعضاء، بينما يعين وزير الصناعة الثلث الآخر (وهو ما يخالف مبدأ حرية التنظيم كما جاء بالاتفاقية 87) على أن تكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومما لا شك فيه ان عوامل القوة والتأثير لمنظمات اصحاب الاعمال مرتبطة بمستوى استقلاليتها وإرادتها نحو تبنى سياسات قائمة على الشراكة والمسئولية الإجتماعية تجاه الاطراف الاخرى للعلاقة الانتاجية.

وقد ارتبطت سياسات منظمات اصحاب الاعمال بدرجة كبيرة بسياسات الحكومة خلال المراحل المتعاقبة، ولم نسمع كثيراً عن خلافات كبيرة بين تلك المنظمات وبين الدولة، خاصة فيما يتعلق بسياستها تجاه علاقات العمل، بل كان الأمر يمثل تزاوج مصالح بين رأس المال والسلطة السياسية. فكان العمال دائماً ما يشعرون بأنه فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي فإنهم لا يتحاورون مع طرفين ولكنهم في الحقيقة طرف واحد، ولا اختلاف كبير في ذلك بين الوضع فيما قبل الثورة وما بعدها، ربما كان الأمر في طريقه للتوازن في أعقاب 25 يناير 2011، ولكنه عاد بعد 30 يونيو 2013 أكثر غموضاً.

ومع استمرار وجود اتحاد عمال مصر من قبل ثورة ٢٥ يناير، كممثل وحيد معترف به من قبل الدولة فى تمثيل العمال فى الحوار الاجتماعي، وتجسد ذلك في صياغة قانون العمل 12 لسنة 2003، والذي خص بالذكر على سبيل التحديد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العامة التابعة له، باعتباره الطرف الممثل للعمال فى التفاوض والمشاورات الثلاثية، إلا أن ممارسات قيادات الاتحاد العام وتقاربهم مع السلطة جعل العمال يشعرون أن المنظومة الثلاثية التى تمارس الحوار الاجتماعي إنما هي ثلاث تجليات لطرف واحد يقف فى مواجهتهم. وذلك أسفر عن عزوف الكثير من العمال عن ممارسة العمل النقابي من خلال نقابات الاتحاد العام، واضطرارهم للنزول للشارع.

وقد أدت الثورة والإرهاصات التي سبقتها إلى إعادة إيمان الكثير من العمال بجدوى وفاعليه النقابات، وشعورهم بالحاجة إلى ممارسة العمل النقابي، والحاجه لوجود تنظيم نقابي يتمتع بصفة الاستقلالية والديمقراطية وتتوفر

لدية خاصية التمثيلية الحقيقية، وتلقفت الحركة النقابية المستقلة هذه الأعداد الكبيرة، ومن ثم أصبح على رأس أوليات الحراك العمالي بعد الثورة، المطالبة بإطلاق الحريات النقابية وإصدار تشريع ينظم الحياة النقابية في ظل الواقع الجديد، من أجل أن تبدأ عملية حوار اجتماعي جاد مع ممثلين عماليين حقيقيين.

وقد ركزت بالفعل أنشطة التثقيف والتدريب النقابي التى قادها المجتمع المدني والقيادات العمالية وبرامج التعاون الدولي، وبجهود واضحة من منظمة العمل الدولية، ومؤسسات رائدة ذات سمعة طيبة كمؤسسة فريدريش إيبرت، إلى ترسيخ مفاهيم الحريات النقابية والحق فى التنظيم والمفاوضة الجماعية، للتأكيد على أنها هي الركن الأساسي في نجاح علاقات العمل الجماعية وتحقيق أفضل ممارسات للحوار الإجتماعي بين العمال وأصحاب العمل، واعتماده كآلية مؤسسية تضمن تفادي وتلافى كافة اشكال المنازعات بهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية وتحسين شروط وظروف العمل.

فالحوار الإجتماعي منذ ان اعتمدته منظمة العمل الدولية – ضمن استراتيجية العمل اللائق عقب صدور إعلان العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة عام 2008 – كأفضل الممارسات الديمقراطية في نطاق علاقات العمل، يمكنه ان يحافظ على استقرار المجتمع الانساني، وهو الشغل الشاغل لأغلب نشطاء ومؤسسات التوعية العمالية والنقابية فى مصر. فقد كان هذا الإعلان ومن قبله إعلان المنظمة بشأن المبادئ والحقوق الاساسية في العمل فى 1998 بمثابة ناقوس خطر يحذر مما يمكن أن يواجهة العالم من مخاطر على صعيد العدالة الإجتماعية من انعكاسات توحش العولمة الرأسمالية. لذلك اعتبرت منظمة العمل الدولية أن الحوار الإجتماعي هو الآلية الأكثر نضجاً لعلاج هذه الاختلالات التى تهدد السلم الاجتماعي، وهو النتيجة المنطقية لتطور علاقات العمل منذ الثورة الصناعية حتى الآن، وتتويجاً للجهود التى بُذلت من أجل تحسينها.

وفيما يتعلق بقانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 وما ذكرناه بخصوص تحديده لممثلي العمال فى الاتحاد العام ونقاباته، استناداً إلى الواقع النقابي السائد بموجب قانون 35 / 1976، إلا أنه يحسب له رغم ذلك أنه قنن المفاوضة الجماعية والتشاور الثلاثي كآليات لحل المنازعات، واستحدث إطاراً قانونياً للمفاوضة نظمها في مواده من 146 إلى 151، وقد عرف المفاوضة تعريفاً قريباً مما جاء باتفاقيات منظمة العمل الدولية، فجاء كالتالي:

هي الحوار والمناقشات التي تجري بين المنظمات النقابية العمالية وبين أصحاب الأعمال أومنظماتهم من أجل:

أ/ تحسين شروط وظروف العمل وأحكام الاستخدام.
ب/ التعاون بين طرفي العمل لتحقيق التنمية الاجتماعية.
جـ/ تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وبرغم من أهمية تهيئة المناخ التشريعي لكي يسمح بإستقرار آلية الحوار ورسوخها إلا ان التشريع وحده لا يضمن التوازن بين طرفي علاقة العمل، ولكن الأمر يتطلب قناعة كلى الطرفين بأهمية وجود هذه الآلية واعتمادهم لها بإرادة حرة وقناعة أكيدة، كي يمكنها النجاح في تحقيق توازن المصالح بين أطراف علاقات العمل، مع قيام الدولة بدورها فى الرقابة والتفعيل وتطبيق القانون، فالتشريع دائماً لا يحدد سوى الحدود الدنيا ويبقى الأفق مفتوح أمام الممارسة لقطع أشواط أبعد.

ولم تكن علاقات العمل المتوترة خلال السنوات الأخيرة الماضية لتساعد على تفعيل آلية الحوار الاجتماعي وبناء مؤسساته، وكذلك لغياب الممثلين المنتخبين، ولحالة التناحر وانعدام الثقة بين التنظيمات الممثلة للعمال واصحاب الاعمال، خاصة مع عدم ثقة الكثير من أصحاب الأعمال وعدم استعدادهم للحوار مع التنظيمات النقابية الجديدة التى نشأت بعد الثورة، واعتبار أعضاءها يمارسون نوع من الشغب فى مكان العمل، وأنهم ربما يتبنون آجندات غير وطنية، وقد عززت تلك الفجوة بعض الممارسات التى تفتقد إلى الخبرة والنضج من بعض القيادات النقابية الجديدة، ناهيك عن حالة التشاحن داخل منظمات العمال نفسها فى ظل التعددية النقابية غير المنضبطة، والتى اضعفت بلا شك من الجبهة النقابية في التفاوض لعدم وضوح معايير التمثيل اثناء عملية الحوار.

ونظراً لغياب الثقة والتمثيلية، ظلت منازعات العمل على مدار عقود تمارس من خلال آليات لا تحقق مصلحة طرفي علاقة العمل فى تفادي النزاع على المستوى الثنائي، ولكن شاع في أغلب هذه النزاعات وضع معكوس، حيث يبدأ النزاع من مرحلة الإضراب، والذى يتم خارج الإطار الرسمي الذى ينظمه القانون، حيث يلجأ الطرفين لحل المنازعات إلي الطرف الحكومي متمثل في وزارة القوى العاملة لدخول مرحلة الوساطة، وهو ما يعد تجاهلاً لمستوى التوفيق قبل دخول النزاع فى مرحلته غير الودية، وفى حالة نجاح الوساطة يحل النزاع بإبرام اتفاقية عمل جماعية ثلاثية، وإلا يرفع النزاع لمستوى التحكيم أو التقاضى اذا تعذرت الوساطة، وهو ما يعبر عن خلل كبير فى تطبيق آلية الحوار الاجتماعي، حيث يصل النزاع فى بدايته لمرحلته غير الودية لفشل آلية التفاوض.

إلا أنه في خطوة إيجابية، صدر قرار رئيس الوزراء رقم 1027 لسنة 2014 بشأن تأسيس «المجلس الوطني للحوار الاجتماعي»، كإطار مؤسسي لتفعيل هذه الآلية، حيث جاء هذا المجلس في تركيبته الثلاثية مستنداً على ادماج كافة الشركاء الإجتماعيين في عملية الحوار، كما ينبثق على هذا المجلس عدد من مجالس الحكماء على مستوى كافة محافظات الجمهورية تفعيلاً لهيكل الحوار الإجتماعي الوطني. إلا أنه رغم ذلك لم يتم بعد تفعيل هذا المجلس، ويبقى الشك قائماً فى نفوس العمال وقياداتهم من مثل هذه الإجراءات، أنها لا تحمل نوايا حكومية صادقة لتفعيل الحوار الاجتماعي، ولكنها ربما تأتي فقط في إطار سعي حكومة الرئيس السيسي لتحسين صورة مصر فى المجتمع الدولي.

ما هى التحديات الرئيسية التى تواجه النقابات سياسياً واجتماعياً ؟

تواجه النقابات العمالية ويواجه العمال في سياق نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم عدداً من التحديات الكبيرة التي تعيق هذا النضال وتتعلق هذه التحديات بالوضع النقابي الحالى للنقابات وبظروفها الخاصة وبتركيبتها، ومن أهم هذه التحديات: تلك الازدواجية التى يعانى منها التنظيم النقابى بسبب عدم اصدار قانون جديد للنقابات يتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالحريات وحق التنظيم، ويواكب الواقع النقابي الجديد فيما بعد ٢٥ يناير.

فنجد النقابات القديمة التى تستمد شرعيتها من قانون 35 / 1976، تسيطر عليها الحكومة وتجدد لأعضاءها وتعين آخرين فى المواقع الشاغرة، ونقابات أخرى أطلقت علي نفسها مسمى «النقابات المستقلة» للدلالة على انها لاتمثل إلا أعضاءها من العمال، وهي مستقلة عن الحكومة أوالاحزاب السياسية أو اصحاب العمل، وتستمد شرعيتها من المواثيق الدولية التى تؤكد على الحقوق والحريات النقابية.

إلا أنه بشكل عام هناك حركة عمالية جديدة بدأت فى التشكل وظهرت ملامحها منذ 25 يناير 2011 وما قبلها، إلا أن تلك الحركة الجديدة تواجه حالياً مجموعة من التحديات، من أهمها:

1- تراجع القدرة على الحشد وتنمية العضوية:

من المعروف أن من أهم عناصر قوة التنظيمات النقابيية بصفة عامة تأتي من عدد المنتسبين إليها، ومن مستوى تمثيل النقابات لعمال المنشأة ودرجة تمسك العمال بنقاباتهم، وقد كانت هناك قدرة كبيرة للحركة النقابية الجديدة على حشد العمال وزيادة العضوية النقابية أثناء الثورة وفى العهد القريب منها، ولكن مع الوقت وفي ظل الصعوبات واختلالات الآداء وتأخر صدور القانون بدأت هذه القدرة التى كانت كبيرة فى البداية تعاني عجزاً كبيراً، ليس على مستوى تنمية عضوية النقابة الواحدة فقط، ولكن بصفة عامة على مستوى نشر العمل النقابي المستقل فى كافة قطاعات الإنتاج والمواقع العمالية في القطاع الخاص والعام .

2- تواضع تمثيل المرأة في التنظيم النقابي :

نظراً لارتباط المرأة العاملة فى مصر بظروف اجتماعية وثقافية قد تعيق انتسابها إلى النقابات، وتحول دون تفعيل مشاركتها فى الأنشطة النقابية، فإن مشاركة المرأة فى العمل النقابى متواضع للغاية مقارنة بحجم المرأة العاملة فى مواقع العمل المختلفة .

من جانب أخر، فلا تقف القضية عند حدود مشاركة المرأة في العمل النقابي ضمن القواعد النقابية، بل تتعداه إلى تواضع مشاركتها على مستوى المواقع القيادية، وذلك يؤثر بالسلب على دعم قضايا المرأة فى العمل.

3- تحديات أمام استقلالية الحركة النقابية :

يتضمن مفهوم الاستقلالية النقابية استقلاليتها عن كل ما يمكن أن يعيق قدرتها على اتخاذ قراراتها الخاصة بدون أي تأثير خارجي، ومن جوانب هذه الاستقلالية:

أ/الاستقلال المالي:

حتى تحقق النقابات استقلالها المالي يلزم أن يأتي تمويلها بالأساس من اشتراكات ومساهمات اعضاءها وتختلف القدرة على تأمين مثل هذا التمويل بين نقابة وأخرى وبين قطاع وأخر، ولا زالت نقابات اتحاد عمال مصر قادرة على تحصيل اشتراكاتها بالاستقطاع المباشر من أجور العاملين، بينما النقابات الجديدة التى نشأت بعد الثورة لا زالت عاجزة عن وضع آلية لتحصيل الاشتراكات، نظراً لغياب قانون ينظم الحياة النقابية بعد الثورة، مما جعل كثير من أعضاءها غير قادرين على إيقاف خصم اشتراكاتهم لصالح النقابات القديمة.

وقد تسببت تلك المشكلة المتعلقة بضعف القدرة على التمويل الذاتي، فى اضطرار العديد من التنظيمات النقابية المستقلة إلى الاعتماد على التمويل المقدم من مؤسسات دولية داعمة، وهذا الأمر على الرغم من أنه ساهم فى دعم النقابات الجديدة بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بالتدريب وتبادل الخبرات، إلا أنه كان له سلبيات منها أنه أدى إلى إفساد بعض القيادات النقابية واهتمامهم باستفادتهم الشخصية وتكالبهم على السفر والرحلات والتنقل بين الفنادق الفاخرة بغض النظر عما يعود على جموع العمال من استفادة، ومن سلبياته أيضاً أنه أعطى مبرراً لحملات التشويه المنظمة التى تقودها القوى المناوئة للحركة النقابية الجديدة بدعوى أنها نقابات عميلة ممولة من الخارج لتنفيذ آجندات أجنبية تضر الاقتصاد الوطني والسلم الاجتماعي.

ب/الاستقلال عن أصحاب العمل:

لا يزال أصحاب الأعمال فى مصر – إلا ما ندر – غير راغبين بصفة عامة فى ترك النقابات العمالية وشأنها، ولا تزال محاولاتهم متكررة للسيطرة على النقابة والتحكم في قراراتها بما يخدم مصالحهم، إما بدعمهم لمن يضمنون ولاءهم من العمال للوصول إلى قيادة النقابة، أو بمحاولة استقطاب من يتم انتخابهم بحرية من العمال بالإغراءات وشراء الذمم، أو باستخدام سوط التهديد لتحجيم العمل النقابي أو منعه.

ج/الاستقلال عن الحكومة:

تمكنت الحكومات المختلفة فى مصر وخصوصا أثناء موجة الخصخصة التي اجتاحت مصر قبل الثورة من احتواء قيادات التنظيم النقابى الرسمى وتمكنت من توجيههم بالشكل الذي ينسجم مع توجهات وقرارات الحكومة. وبعد الثورة استمرت الحكومات المتعاقبة فى مد الدورة النقابية التى انتهت فى 2011 لعدد من القيادات المهادنة أو التى تدين لها بالولاء، بينما حاولت تحجيم وإحراج النقابات المستقلة وقياداتها حتى تفقد مصداقيتها أمام جمعياتها العمومية ومن ثم تنهار من الداخل، أو تعلن الاستجابة لتوجهات الحكومة أياً كان اتفاقها مع رؤية العمال ومصالحهم.

د/الاستقلالية عن الأحزاب السياسية :

ظلت الحياة الحزبية في مصر تعاني من قدر كبير من الفوضى فيما بعد ثورة يناير 2011، ولا يمكن القول بأن هناك أحزاب كبيرة مؤثرة في الحركة العمالية، اللهم إلا بعض الأحزاب اليسارية التى تهتم بطبيعة الحال بالقضايا العمالية وتساند مواقف الحركة النقابية الجديدة، وكذلك الإئتلافات والتجمعات التى أفرزتها الثورة والتى ربما تنوعت وافترقت بسببها الرؤية السياسية لأعضاء النقابات العمالية الجديدة فلا يمكن الجزم بأنه تجمعهم رؤية سياسية واحدة، على الرغم من أنهم يتفقون على القضايا الرئيسية وأهمها ما يخص الحقوق والحريات النقابية.

4- قصور تشريعات العمل والنقابات:

أصبح الواقع العمالي يحتاج فى كل يوم أكثر من سابقه

إلى تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل وبالنقابات، بحيث تضمن مزيد من توافقها مع المعايير الدولية، وتحقيقها لعلاقات متوازنة بين أطراف علاقة العمل والإنتاج الثلاثة . إلا أن الواقع التشريعي الحالى غير مطمئن للعمال ونقاباتهم، فى ظل تأخر صدور قانون الحريات النقابية وحق التنظيم، الذي يقف على رأس مطالب الحركة النقابية المستقلة، وفي ظل تأخر تعديل قانون العمل 12 / 2003 بكل المشاكل التى أدى إليها وأهمها عدم حماية العامل من الفصل التعسفي، وعدم اطمئنان النقابات إلى أن التعديلات المقترحة عليه يمكن أن تعالج هذه المشكلات، وفي ظل سماح قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015 للشركات الأجنبية بالاستعانة بعمال أجانب وهو ما يرفع معدلات البطالة، وكذلك فى ظل صدور قانون الخدمة المدنية الجديد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ والذي تسبب فى ثورة أعداد كبيرة من العاملين المدنيين بالدولة، بسببه ما يحمله من تهديد لأجورهم ولاستقرارهم وامانهم الوظيفي.

5- المضايقات الأمنية والعراقيل الحكومية:

تشكلت بعد الثورة العشرات من النقابات المستقلة، كلها نابعة من رحم الثورة، إلا أن هذا الحراك العمالي كان يمثل قلقاً للأجهزة الأمنية والحكومية التى كانت تحاول لملمة الفوضى التى نتجت عن الثورة، فكان التعامل معها حذراً والثقة فيها مفتقدة، لذلك كان الاتجاه الشائع هو تحجيم قدرة هذه النقابات الجديدة على الانطلاق، من خلال التهديد والتضييق ووضع العراقيل البيروقراطية. وقد تجلى ذلك مؤخراً فى امتناع وزارة القوي العاملة منذ 30 يونيو 2013 عن تسجيل نقابات جديدة إلا فى أضيق الحدود، والتباطؤ فى الإجراءات التى من شأنها منح هذه الكيانات الجديدة الشخصية الاعتبارية.

6- ضعف البناء المؤسسي للنقابات الجديدة:

لم تسلم العديد من النقابات الجديدة من غياب الديمقراطية النقابية وتهميش دور الجمعيات العمومية، وبذلك تكون قد انتقل لها أحد الأمراض المزمنة للاتحاد العام القديم، كما انتقل إليها ضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي، وأضيف إلى ذلك عجزها في بعض الأحيان عن إدارة العمل اليومي وحل الصراع التنظيمي، وكذلك العجز عن القيام بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية للأعضاء كتلك التى تقدمها النقابات القديمة، فضلاً عن عجز العديد من تلك النقابات على اكتساب ثقة أصحاب الأعمال والحصول على اعترافهم بها وإقناعهم بالتفاوض معها على حقوق العاملين، مما يضطر العاملين للجوء للإضراب كخطوة أولى، وكل هذا يتم استغلاله للمزيد من تشويه هذه النقابات.

الأمر بالطبع ليس مظلماً تماماً فهناك عدد من النقابات والاتحادات النقابية المستقلة تمكنت من تجاوز عقبات نقص الخبرة وعدم تعاون الإدارات وأصحاب الأعمال وحققت نجاحات عديدة على مستوى البناء المؤسسي والعمل الميداني.

7- الواقع الاقتصادي المتدهور:

شابت عمليات الخصخصة التى تمت قبل ثورة يناير شبهات الخلل والفساد وسرقة حقوق العاملين، وقد عملت العديد من القيادات النقابية على فضح هذا الفساد وملاحقته بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني، وصدرت بالفعل أحكام قضائية نهائية بعودة بعض هذه الشركات للدولة، إلا أنها لم تنفذ إلى الآن.
ومن مظاهر الأزمة الاقتصادية، إغلاق آلاف المصانع وتشريد عمالها وإهدار استثمارات بالمليارات. وعدم وضع خطط جادة لإنقاذ الشركات المتعثرة حتى لا يفقد المزيد من العمال وظائفهم، ومنها كبرى شركات ومصانع «الغزل والنسيج» و«الحديد والصلب» وغيرها من شركات الصناعة الوطنية الرائدة كثيفة العمالة.

هذا فضلاً عن تراجع المنتجات الزراعية، ولجوء الدولة والقطاع الخاص إلى الاستيراد بكثافة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وهو ما يستهلك الاحتياطي من العملة الصعبة، ويزيد الوضع صعوبة في ظل احتياج الدولة للمزيد من العملة الصعبة لتلبية احتياجات المشروعات الكبرى التى بدأتها الدولة مع بداية عهد الرئيس السيسي، كمشروع قناة السويس الجديدة ومشروع تطوير شبكة الطرق وغيرها، ومشروع تطوير البنية الأساسية لمحطات الكهرباء.

وعلى الرغم من وجود «المجلس القومي للأجور والأسعار» المُنشأ من أجل ممارسة آلية الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بقضية الأجور، إلا أنه لم يصل بعد لصيغة جادة لربط الأجور بالأسعار، هذا بخلاف وجود مزيد من الأعباء الضريبية التى ستثقل كاهل العامل بشكل مباشر أو غير مباشر، وأخرها ضريبة القيمة المضافة التي سترفع أسعار المزيد من السلع والخدمات.

السيناريوهات المستقبلية للحركة النقابية المصرية :

يشير الواقع في اللحظة الراهنة، إلى اضطراب وعدم استقرار وعدم وضوح ملامح المستقبل بالنسبة للحركة العمالية المصرية. فلا يزال العمال يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي المتزايد، فيما تنخفض الأجور الحقيقية ويعاني العمال من الغلاء، وتتهدّد المكتسبات العمالية مع خطط خصخصة الشركات المملوكة للدولة وتقليص البيروقراطية الحكومية.

وقد فرضت الدولة فى أعقاب ثورة 30 يونيو والأحداث المؤسفة التى تلتها تضييقاً على المجال العام، من تظاهرات واحتجاجات عمالية وتجمعات ثورية، وإخضاع الأماكن العامة والجامعات والمجتمع المدني والإعلام الخاص إلى قبضة أمنية وقضائية قوية، خشية أن تستغل من قبل الجماعات الراديكالية لإثارة الفوضى، وهو ما من شأنه تعويق الأنشطة النقابية.

كما ضعفت بشكل كبير قدرة الحركة النقابية على الحشد – شأنها شأن الحركات الثورية – ولم يعد لها التأثير السابق على الرأي العام لمساندة ودعم مطالبها وقضاياها الاقتصادية، وتقوية مركزها التفاوضي، ولعل ذلك بسبب الرسائل الإعلامية المنظمة التى صارت تتهمها إما بالعمالة أو بإرهاق الوطن بالمطالب الفئوية.
فضلاً عن تحجيم تعاملات الدولة وحوارها مع التنظيمات النقابية الجديدة المستقلة، وإيقاف الإجراءات الإدارية لإنشاء أي نقابات جديدة، وعدم دعوتهم للمشاركة الفعالة الحقيقية فى لجنة صياغة دستور 2014، وكذلك عدم دعوتهم للاحتفال الرسمي الذي تعده الرئاسة احتفالاً بعيد العمال.

وعلى الرغم من عدم وجود خلافات واضحة في الرؤية النقابية بين أبناء الحركة النقابية الجديدة المستقلة، إلا أن واقع هذه الحركة الآن يشهد انقساماً، نتج عنه ظهور عدة اتحادات تتنافس في الهيمنة على الحركة النقابية المستقلة، إما بفعل توجهات سياسية أو حقوقية، أو اختلاف فى وجهات النظر فيما يتعلق بطريقة إدارة العملية النقابية والحوار مع الدولة، أو استئثاراً بالدعم المادي والفني من الجهات الداعمة.

أدى الانقسام والتنافس داخل الحركة النقابية المستقلة إلى تمهيد الأرض أمام الاتحاد القديم التابع للدولة ليلملم أوراقه ويعيد تصحيح مساره ويجدد الثقة مع الاتحادات والمنظمات الدولية. خاصة بعد التعديل الذي أجراه وزير القوى العاملة فى عهد الإخوان المسلمين – خالد الأزهري – لاستبعاد من هم فوق الستين عاماً من المواقع القيادية بهذا الاتحاد، وفتحت من ثم المجال لجيل ثاني من قياداته الذين لازالوا متعطشين لكسب ود وثقة السلطة، والحفاظ على امتيازاتهم، محتفظين بنفس الخطاب النقابي القديم الذي يثير الريبة حول دعوات الحرية النقابية والمنادين بها.

وإذا كانت أغلب نقابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تعاني من غياب الممارسة النقابية الحقيقية، وغياب النقابيين الحقيقيين، وسيطرة مجموعات من الموظفين الإداريين داخل النقابات أو النقابيين السابقين المنفصلين عن جمعياتهم العمومية، فإن الحركة النقابية الجديدة تعاني في المقابل من كثرة التنظيمات النقابية الهشة أو الورقية التى ليس لها جمعيات عمومية حقيقية، أو الكيانات التى لا تقوم بعمل نقابي فعلي ولكنها أشبه بالجمعيات الأهلية، كما تعاني من وجود عدد من الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول لمواقع قيادية داخل الاتحادات إلا أنهم ليسوا عمالاً من الأساس بل ربما يكونوا من أصحاب أعمال.
إلا أنه من الناحية الإيجابية، فإنه ليس ثمة شك في أن العمال قد اكتسبوا خبرات ثمينة من الحراك خلال السنوات الماضي، وسيكون من الصعوبة إزالة تلك الخبرات من ذاكرتهم، مهما بلغت التحديات. كما أن جهود التدريب والتثقيف العمالي المكثفة تمكنت بشكل كبير من ترسيخ مفاهيم الحقوق والحريات النقابية لدى قطاع عريض من القيادات

النقابية الجديدة والقديمة كذلك، فلم يعد من المقبول فى وعي النقابيين المصريين أن يقوم أي عمل نقابي إلا على أساس من تلك الحقوق.

وقد زادت هذه الحقوق رسوخاً بعد صدور دستور ٢٠١٤ الذي أكد صراحة فى مواده 12 و 13 و 15 و 76 على الحقوق الأساسية فى العمل وعلى الحق فى التنظيم والاستقلالية النقابية والمفاوضة الجماعية وممارسة الحق فى الإضراب، كما أكد صراحة فى مادته 93 على المبدأ القانوني الذي يؤكد أن اتفاقيات حقوق الإنسان التى وقعت عليها مصر لها قوة القانون بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية، ومن المعروف أن مصر قد وقعت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما وقعت على كافة الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية فى العمل ضمن 64 أتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وقعت عليها مصر، ومن ثم لم يعد هناك أي شك فى رسوخ الأساسي الحقوقي التى تستمد منه استقلالية الحركة النقابية المصرية.

كما أنه من الإيجابيات وجود عدد من النقابات الجديدة استطاعت أن تستكمل بناءها المؤسسى وتقوم بعمل نقابي حقيقي وتحصل لأعضاءها على العديد من المكتسبات على مستوى الأجور والمزايا العينية والاستقرار الوظيفي والخدمات الاجتماعية والصحية، ولم تعد الأطراف الأخرى فى علاقات العمل قادرة على تجاهلها فى عملية الحوار الاجتماعي.

ولا ننسى كذلك ما قامت به جهود التدريب والتوعية والتثقيف المتواصلة من إنشاء جيل نقابي شاب لا يعدم وعياً وحماساً ومعرفة، وقادر على حمل عبء الحركة النقابية المصرية فى المرحلة القادمة.

وفي ظل هذا الواقع الراهن فإن رؤيتنا لمستقبل الحركة النقابية المصرية تتلخص فى ثلاثة سيناريوهات:

1) السيناريو المتشائم:

في ضوء المعطيات وفي ظل كافة التحديات والوضع الغير مستقر، فإن مصير الحركة النقابية المصرية سيكون مرهوناً برؤية وتوجهات النظام المصري الحالي، الذي يغلب الاعتبارات الأمنية، فى ظل أولوية مواجهة الإرهاب، والخوف من تسلل أفراد من جماعة الإخوان المسلمين إلى مؤسسات الدولة والتنظيمات الاجتماعية، وفي ظل السعي لإرضاء رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية التى ترغب الحكومة فى جلبها لدعم الاقتصاد الوطني فى هذا الوضع الحرج.

ومن ثم فإن هذا النظام سيسعى إلى ترويض الحركة النقابية المصرية، وإعادة إنتاج تنظيم نقابي موالي لها، منزوع الأنياب، متوافقة أهدافه ورؤاه وتواجهاته مع رؤية النظام، وقادر على إبعاد العناصر المعارضة أو المستقلة عن مواقع القيادة.

ولا أظن أن النظام سيلجأ إلى فكرة التنظيم النقابي الأوحد، كالتى اعتمد عليها منذ ثورة يوليو وإلى الآن، فربما ستكون الدولة أكثر تسامحاً فيما يتعلق بالتعددية النقابية، ولا تفرض الوحدة النقابية بقانون، حتى لا تثير حفيظة المنظمات الدولية، إلا أنها ستكون حريصة على أن يبقى التنظيم النقابي الأكبر والأوسع تأثيراً وتمثيلية هو ذلك التنظيم الذي يدين لها بأكبر قدر من الولاء، وتكون قياداته هم الأكثر استجابة وتعاوناً معها. وهذا الوضع ربما يجعل أغلب التنظيمات النقابية مع الوقت لا تتنافس فى الحقيقة في تحقيق مصالح ورؤية أعضاءها، بقدر ما تتنافس فى تقديم فروض الولاء.

2) السيناريو المتفائل:

وفي ضوء هذا السيناريو، ستتمكن الحركة النقابية الجديدة بموجب نضالها ومكتسباتها خلال السنوات الماضية فى تأكيد وجودها في قلب الحركة النقابية المصرية فى المرحلة المقبلة، وتعزيز رؤيتها داخل قانون النقابات الجديد الذي سيعرض على مجلس النواب القادم، ومن ثم سيصبح لديها مزيد من المشروعية بموجب القانون الجديد، وستمتلك قوة أكبر فى التفاوض والحوار مع أطراف علاقة العمل، فضلاً عن أنها ستتمكن من التخلص من الكيانات الهشة والفارغة التى تدعي الانتساب إليها، بينما هي فى الحقيقة تشوه مشهدها، وتشتت رؤيتها.

و بموجب هذا القانون الجديد المأمول، سيبدأ عهد جديد من ممارسة الديمقراطية النقابية، وستجري الانتخابات النقابية فى أغلب النقابات والمواقع العمالية، حتى داخل النقابات القديمة، وهو ما يعني إفراز جيل جديد من القيادات النقابية، وتجديد للدماء، وهو ما سيكشف حقيقة القوة التمثيلية داخل الحركة العمالية، مما يمنح الحراك العمالي قوة أكبر، وسنداً أقوى رسوخاً، وهو ما من شأنه مزيد من الفاعلية للحوار الاجتماعي.

3) السيناريو الواقعي:

حيث أنه لم يعد هناك مناص أمام الدولة المصرية من إصدار قانون جديد للنقابات، وحيث أن هذا القانون لا بد له من أن يعمل على تنظيم الواقع النقابي الجديد الذي فرض نفسه، وحيث أنه ليس أمام المشرع المصري من بد من أن يراعي المعايير الدولية ويتلافى الملاحظات المتكررة التى ترسلها منظمة العمل الدولية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك ليس أمامه من بد أن يراعي الدستور المصري ذاته الذى أكد هذه الحقوق، فإن كل هذه المعطيات تؤكد أن القانون الجديد المتوقع صدوره سيضمن حد أدنى مقبول من تنظيم واقع نقابي جديد يختلف نوعياً عن الواقع النقابي فيما قبل ٢٥ يناير، بحيث يستطيع النضال النقابي أن يبدأ من نقطة بداية جديدة أفضل من سابقتها.

ولكن ربما لن يستطيع هذا القانون المتوقع أن يعالج الأزمة التى تشق الحركة النقابية المصرية، والتى هي في حقيقتها أزمة سياسية بين تيار نقابي يكتسب شرعيته من إقناعه السلطة أنه سندها الحقيقي وصوتها المسموع داخل الحركة العمالية، وأنه مستعد لتقديم خدماته دائماً لتحقيق رؤيتها، ومن خلال لعبه لهذا الدور يحصل لعماله على بعض المكتساب لذر الرماد، وبين تيار آخر تولد داخل الزخم الثوري، ولديه دائماً حس ناقد ومعارض لأي سلطة تعتلى كرسي الحكم، ودائم التوجس من أي تقارب بين السلطة ورأس المال، ودائم الشك فى نوايا السلطة نحو الحركة العمالية، ولديه عين راصدة بقوة للفساد. هذا التفاوت فى الرؤية بين تيارين نقابيين رئيسيين من شأنه أن يهدد استقلالية الحركة النقابية إما بربطها بالسلطة وتيارها السياسي الرئيسي (أو الحزب الحاكم حال وجوده) أو بالأحزاب المعارضة.

وكذلك ربما لن يعالج هذا القانون المتوقع – على المدى القريب على الأقل – ضعف القدرات المالية والمؤسسية لدي كثير من النقابات الجديدة، والتى تضطرها للجوء للدعم الخارجي من رجال أعمال أو من مؤسسات دولية داعمة، الذي ربما يفقدها استقلاليتها من الناحية العملية، فضلاً عن تسبب ذلك فى إفساد القيادات النقابية لتلك الحركة الجديدة.

إلا أن القانون الجديد المتوقع ربما يؤسس لحوار بناء بين أطراف علاقة العمل مبني على الاحترام المتبادل، وكذلك يؤسس لحوار بناء بين أبناء الحركة النقابية بشقيها، ويساهم فى توحيد الرؤى مستقبلاً، بعد أن يتوارى القيادات القديمة التى احتد بينها الخلاف، ويتولى شباب اليوم الصدارة بعد أن يكونوا قد تعلموا من التجربة التاريخية.

وفي كافة الأحوال، وأياً كان السيناريو الذي ستسير عليه الأمور فى المستقبل، يظل الاحتياج الأساسي الذي لا غنى عنه، وهو احتياج أكيد ومتزايد، من شأنه أن يبث الروح فى الحركة العمالية، ويمدها دوماً بالكوادر البشرية الفعالة، ويقلل الفجوات بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ألا وهو التدريب والتثقيف، ذلك الذي لولاه لما كان ما كان من حراك عمالى من قبل الثورة وبعدها، وهو كذلك الذي تعقد عليه الآمال لاستمرار وتطور ذلك الحراك.

الفصل الثـاني: الاتحاد العـام التونـسي للشغل ومرحلة الحوار الوطني وما بعده

الاتحاد ومبادرة الحوار الوطني

جاءت مبادرة الحوار الوطني في علاقة وطيدة بكل ما سبقها من مراكمات سجلها الاتحاد في تفاعل مع سلسلة من الأحداث، وهو يدافع بشراسة عن دوره الوطني وعن واقع متأزم للبلاد من جميع واجهاته. وردت فكرة المبادرة في بيان الهيئة الإدارية بتاريخ 28 ماي 2012 في ظل رؤية توافقية لإنقاذ البلاد من أتون العنف وضبط خارطة طريق

واضحة تسرّع بإنهاء صياغة الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووضع قانون انتخابي والتوافق على إرساء العدالة الانتقالية الشفافة والمنصفة وإصلاح القضاء ليكون منصفا عادلاً.

وقد تبنى الاتحاد إطلاق هذه المبادرة في ظرف يتميز بالتوتر السياسي والاجتماعي من أهم خصائصه انتشار العنف والتوتر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة حددت مسبقا الهدف والشكل والطريقة ومواضع التوافق. فجمعت بين المنطق التوافقي والشرعية الانتخابية. وهي مبادرة ستثمر أول مؤتمر للحوار في 16 أكتوبر 2012.

لقد كان لهذه المبادرة أهميتها من مدخلين اثنين:
الأول: هو السياق الموضوعي الواقعي الذي حتمها وعلل إطلاقها ومن الاتحاد بالذات. وهو سياق ندرك جميعا أن المنظمة كانت معنية به باعتبارها طرفا متأثراً (التعرض للهجوم والعنف والتشويه – تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي).

والثاني: أن المبادرة خرجت من المنظمة الأولى القادرة على قيادة القاطرة وإنقاذ البلاد من التأزم. هاتان الواجهتان ستلعبان دورا هاما عندما يزيد الوضع بالبلاد تأزماً وانغلاقاً.

انعقد المؤتمر الأول للحوار وشارك فيه الكثير من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية. لكن رفضت أحزاب الترويكا المشاركة فيه (حزب حركة النهضة – حزب المؤتمر من أجل الجمهورية – حزب التكتل) رغم حضور رؤساء السلط الثلاثة (الجمهورية – الحكومة – المجلس التأسيسي). وجاء بيان المؤتمر متطابقاً تقريباً مع نص المبادرة التي أطلقها الاتحاد مما يوحي بالكثير حول مكانته التي بدأ يستعيدها على الساحة السياسية.

أتى الاغتيال السياسي للشهيد شكري بلعيد المنسق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين يوم 6 فيفري 2013 ليزيد الوضع السياسي الهش تأزماً. مما سيعطي شكلا آخر للحوار وتأكيد ضرورة تدخل الاتحاد في الشأن العام وتحمله لمسؤوليته الوطنية.

حمّل الاتحاد حكومة الترويكا مسؤولية انتشار العنف ووضع نفسه ممثلاً لشعب مقابل الحكومة والإرهابيين وجماعات حماية الثورة. وطالب بضرورة استكمال الجزء الثاني من مؤتمر الحوار دون طرح بدائل سياسية رغم تعالي أصوات كثيرة بإسقاط الحكومة التي اضطرت حمادي الجبالي على التخلي عن رئاسة الحكومة لوزير الداخلية من نفس الحزب، حزب حركة النهضة علي العريض.

لكن في 29 جويلية 2013 وبعد اغتيال الشهيد محمد البراهمي رئيس حزب حركة الشعب، توجه الاتحاد بمبادرة إصلاح إلى كل الأطراف: الحكومة – المجلس التأسيسي– الأحزاب الحاكمة. وطرح الاتحاد جملة من البدائل السياسية أهمها التوافق على شخصية وطنية مهمتها تكوين حكومة تصريف أعمال وإحداث لجنة خبراء تسرع بإنهاء صياغة الدستور. ورغم تعالي الأصوات الحزبية خاصة وبعض نقابات التعليم لحل المجلس التأسيسي في اعتصام ضخم استمر صائفة بأكملها، فإن الاتحاد تمسك بالاقتصار فقط على حل الحكومة.

وقد جاء هذا متناغماً مع نص المبادرة التي سيطلقها الرباعي الراعي للحوار: الاتحاد العام التونسي للشغل – اتحاد الصناعة والتجارة – الرابطة التونسية لحقوق الإنسان – هيئة المحامين (والذي فاز مؤخراً بجائزة نوبل للسلام لعام 2015).

أتت هذه المبادرة بعد سلسلة من التحركات في ظل الوضع السياسي المتردي، وظهر الاتحاد في دور الراعي الأول والمبادر بالحوار للخروج من الأزمة وإنقاذ المرحلة الانتقالية، حيث تم بعد جلسات ماراثونية التوافق على شخصية المهدي جمعة لرئاسة الحكومة وتكوينها .

أطلق الاتحاد المبادرة الوطنية للحوار في ظرف حرج تعرض فيه هو نفسه للعنف والاعتداء فضلا عن تدهور القدرة الشرائية لمنظوريه. وإن إعطاء هذه الصفة للمبادرة بوصفها وطنية تجعل الاتحاد في موقع المسؤول.

قسّم نص المبادرة إلى ثلاثة أقسام كبرى: ديباجة أو مقدمة / مبادئ المبادرة / التوافقات. وهي مبادرة حددت الأطراف

المعنيين بهذه المبادرة: الحكومة – الأحزاب – الجمعيات – المنظمات. كما حددت هدفها العام: عقد مؤتمر وطني للحوار.

أ/المبادئ:

رغم أن المبادئ لم توح بالمرجعيات التي استندت إليها وأنها ذات طابع عام، إلا أنه من السهل أن نلحظ علاقتها بالواقع ومظاهر تأزمه. وهي مظاهر لم يقع التصريح بها لكن الخطاب حملها تضميناً: التمسك/ نبذ العنف/ الاحترام/ الضمان/ التحييد/ صياغة منوال تنمية.

وهي نقاط تجعلنا نستحضر أحداث مثل الاعتداءات على الصحفيين والإعلاميين وأحداث الرش والاعتداء على مقرات الاتحاد وحملات التشويه التي استهدفته والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد مثل أحداث منوبة – موقف الاتحاد من منوال التنمية...الخ

ب/التوافقات:

إن رؤية حلول الأزمة في التوافق يعني الإيمان بأن شرعية الصندوق لم تعد كافية لمعالجة الواقع والإقرار بالحاجة للمساعدة في إدارة المرحلة. وتشمل التوافقات هي ملفات لم يقع حسمها: جرحى الثورة – الدستور – الهيئات المستقلة – الإعلام – الانتخابات.

وقد وردت التوافقات ترجمة عملية لتلك المبادئ العامة، وهذا ينم عن بنية محكمة للنص. وهي توافقات تنم عن وجود أزمة في مظاهر ومستويات مختلفة والتوافقات باعتبارها أهدافا عملية للمبادئ وردت أكثر عددا وتفصيلاً: أمن/ إعلام/ عدالة بين الجهات/ عدالة انتقالية/ حرية تعبير وإعلام/ تنمية . وهذا يدل على اختلاف وتنوع وجوه التأزم.

لم يطرح الاتحاد نفسه معنياً بالحوار (أي جزءاً من الأزمة) بمبادئه و توافقاته بل مبادراً: وهذه قد تمثّل البادرة الأولى لبذور رعاية الحوار دون توضيح شكلها وكيفيتها وهذا يستجيب لإطلاق مبادرة لها أطرافها وخطوطها العامة. ويهدف التوافق إلى:

- تعميق الوحدة الوطنية وحماية الانتقال الديمقراطي والإدارة الجماعية للمرحلة الانتقالية.
- ضرب التفرقة والتشتت والتصادم.
- الإحساس بتهديد الانتقال الديمقراطي (العنف – الإرهاب
- التحيز الحزبي ...) خصوصاً في ظل التفرد بإدارة المرحلة الانتقالية.

هذه الخطوة الأولى لمأسسة الحوار ظهر فيها الاتحاد قوة اقتراح وتنظير وإشراف وهو في موقع الراعي والداعم. وهو دور ستجعله الأحداث أكثر نضجا وفاعلية. ولهذا نجد تطابقاً شبه تام بين نص المبادرة كما قدمنا وبين ما جاء في بيان المؤتمر الوطني للحوار المنعقد بقصر المؤتمرات في 16 أكتوبر 2012 بتونس العاصمة.
فقد حدد في بيانه خارطة الطريق تتعلق بـ :

- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- سن الدستور.
- القانون الانتخابي.
- النظام السياسي.
- الرزنامة الانتخابية.
- الهيئات المستقلة.
- المناخ العام.
- بعث مجلس وطني للحوار.

صدر هذا البيان للمؤتمر الثاني للحوار بتاريخ 16 ماي 2013 في ظرف تاريخي أكثر هشاشة وتأزما وصل حد الاغتيال السياسي(اغتيال شكري بلعيد 6 فيفري 2013) وهذا سيعطي شكلا آخر للحوار وضرورته.

وإذا أردنا أن نقارنه بالبيان الأول، رغم أننا لا نعد البيانين يدخلان كلياً في الخطاب النقابي – فإننا نلحظ الفرق في التدقيق في بعض النقاط وإفراد الفقرات لها من مثل: تحييد الإدارة – مقاومة العنف والتصدي للإرهاب – الوضع الاقتصادي والاجتماعي– لجنة متابعة الحوار.

هذا النص للحوار كان مسبوقا ببيان هيئة إدارية هام جداً: البيان كان بتاريخ 7 فيفري 2013 صدر عن الهيئة الإدارية التي انعقدت بصورة استثنائية إثر اغتيال الشهيد شكري

بلعيد المنسق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين. وهو بيان كان منسجما إلى حد كبير مع الحدث (الانفعال والتوتر والاتهامات الخطيرة):

• إدانة الجريمة وتحميل الحكومة (حكومة الترويكا) مسؤولية انتشار العنف والتغطية على مرتكبيه.
• إدخال مصطلح العنف السياسي والاجتماعي في خطابه.
• الربط بين حل رابطات حماية الثورة وتقديم مجرمين للعدالة.

لكن موقف الاتحاد حافظ على توازنه من خلال البيان من ناحيتين:

• إصدار بيان في تراتيب الإضراب بما يؤمن الخدمات لعموم الشعب.
• عدم الانخراط في طرح البدائل السياسية رغم الفراغ السياسي والأصوات المتعالية باستقالة الحكومة.
• دعوة بيان الهيئة الإدارية إلى استكمال الجزء الثاني من مؤتمر الحوار.

ومع تأزم الوضع السياسي والاجتماعي باغتيال الشهيد محمد البراهمي عضو المجلس التأسيسي ورئيس حزب حركة الشعب، سيتوجه الاتحاد بالمبادرة إلى كل الأطراف وفق ما جاء في بيان الهيئة الإدارية بتاريخ 29 جويلية 2013. وقد تمحورت المبادرة حول جملة من النقاط الخطيرة والتاريخية مثل حل الحكومة والتوافق على شخصية وطنية تكون حكومة تصريف أعمال وجاءت المبادرة في علاقة وطيدة بكل ذلك الرصد لمواطن الانتقاد الشديد. كما وقع تقديم جملة من المقترحات إزاء صياغة الدستور مثل إحداث لجنة خبراء.

والاقتصار على المطالبة بحل الحكومة دون المجلس التأسيسي رغم ما شهدته البلاد من تحركات تنادي باستقالة الحكومة والمجلس التأسيسي معاً بما فيها بعض قطاعات مثل التعليم. وهي مطالب أساسية لاعتصام الرحيل بباردو في صائفة 2013.

ستجد هذه المبادرة تجاوباً كبيراً ليس فقط من الأطراف الأخرى التي رأى فيها الاتحاد ضرورة تحملها مسؤولية رعاية الحوار عن طريق تكوين جبهة الإنقاذ، بل أيضاً من الأحزاب وعلى رأسهم حزب نداء تونس الحزب المعارض والمنافس الأول لحزب النهضة والمنظم الأساسي لاعتصام الرحيل. ولم يجد الاتحاد ومن معه إشكالاً في قبول الحزب الحاكم: حزب النهضة الجلوس إلى طاولة الحوار رغم الأصوات المنادية بالشرعية الانتخابية وانتقاد الانقلاب على هذه الشرعية، وما لاحق ذلك من مسيرات واعتصامات.

انطلقت جلسات الحوار الوطني يوم 25 أكتوبر 2013 بهدف:

• استئناف المجلس الوطني التأسيسي لجلساته وتحديد مهامه وموعد إنهاء أشغاله.
• بدء المشاورات حول الشخصية المستقلة التي ستعهد لها مهمة تشكيل الحكومة.
• الاتفاق على خارطة لاستكمال المسار الانتقالي وضبط روزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها إلى الرأي العام بعد إمضائها من كل الأطراف وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس التأسيسي خلال جلسة خاصة.
• إنهاء المهام التالية وجوباً في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني.
• تحديد المواعيد الانتخابية في أجل أسبوعين من تركيز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
• المصادقة على الدستور في أجل أقصاه أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء تتولى دعم وتسريع أعمال إنهائه وجوبا في الأجل المشار إليه.
• تشكيل الحكومة في أجل أقصاه أسبوعان وتقديم الحكومة الحالية استقالتها وجوبا في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع.
• تولي المجلس الوطني المصادقة على تكليف الحكومة الجديدة.
• التزام الأطراف السياسية بمواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع لحل كافة المشاكل الخلافية التي تعيق إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح.

نجحت جلسات الحوار المتواصلة – 52 جلسة – في الوصول إلى التوافق على شخصية مهدي جمعة رئيسا للحكومة. وهو توافق قاطعته الجبهة الشعبية ولم يوافق عليه حزب نداء تونس إلا بصفة متأخرة.

وفي 26 جانفي 2014 تمت المصادقة على الدستور

التونسي بأغلبية واسعة (200 صوتا من 217 عضواً) الذي نص على حق العمل اللائق والحق النقابي وحق الإضراب.

الاتحاد العام التونسي للشغل بين مطرقة التسييس وسندان المطلبية

واجه الاتحاد العام التونسي للشغل بعد مؤتمر طبرقة – ديسمبر 2011 – سلسلة من الأحداث جعلت علاقة المنظمة بالسلطة تتميز بالتوتر إلى أبعد الحدود. فقد كانت سنة 2012 حافلة بالاعتداءات على مقرات الاتحاد ونقابييه.

فبعد تعنت حكومة الترويكا التي يسطير عليها الإسلاميون (حزب حركة النهضة) في تطبيق اتفاق أمضي سابقاً بين نقابة البلديات وحكومة السبسي، دخل عمال البلدية في إضراب شرعي لمدة أربعة أيام وقع في أثناءها الاعتداء على مقرات الاتحاد برمي القمامة والحرق. وقد أعتبر ذلك الاتحاد محاولة لتركيعه. ونظم مسيرة يوم 13 فيفري من أجل ذلك حشدت عشرات الآلاف حمل فيها النقابيون الورود. وقد سوندت بمسيرات جهوية وسهر على حماية المقرات الجهوية في أنحاء كثيرة للبلاد. هذه المواجهة ستكون بداية توتر لعلاقة بين السلطة والحكومة المتهم الأول في هذا الاعتداء وهوي مواجهة ستتطور نحو التصادم.

في 4 ديسمبر 2012 والاتحاد يستعد للخروج في مسيرته السنوية إحياء لذكرى اغتيال الشهيد فرحات حشاد، وقع التهجم على مقر المركزية في ساحة محمد علي وعلى مجموعة من النقابيين. وصدر بيان عن الهيئة الإدارية يتهم فيها روابط حماية الثورة ومن وراءها حزب النهضة وحكومته بهذا الاعتداء ويطالب بحلها ويقرر: رفع شكوى لمنظمة العمل الدولية لاتخاذ موقف من هذه الاعتداءات التي تستهدف المنظمة، و الإضراب العام يوم 13 ديسمبر. وهي اعتداءات أرجعتها قيادة الاتحاد إلى موقف المنظمة في دعمها لتحركات جهة سليانة من أجل حقهم في التنمية والتشغيل.

وفي المقابل رفض راشد الغنوشي شيخ حركة النهضة حل هذه الروابط باعتبارها مكسباً من مكاسب الثورة. واتهم اتحاد الشغل بأنه منظمة راديكالية يسارية تخدم أجندات أحزاب اليسار الفاشلة في الانتخابات وبأنها تمارس السياسة وهي تريد إسقاط الحكومة وإفشال المسار الديمقراطي. كما أتهم الاتحاد بأنه المسؤول عن أعمال العنف في جهة سليانة.

قررت الهيئة الإدارية – بعد اتخاذ قرار الإضراب وحملات التشويه التي شنت ضده في المساجد ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي – إلغاء الإضراب في مقابل تكوين لجنة مشتركة مع الحكومة للتحقيق في مسألة الاعتداء مراعاة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد. لكن الطرف النقابي لم يجد تجاوباً من الطرف الحكومي فأضطر لنشر التقرير في ندوة صحفية عقدها يوم 13 أفريل 2013 كشفت بالصور وأشرطة الفيديو عن تورط روابط حماية الثورة في الاعتداء.

لا يمنع النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل أي أحد من مسؤوليه أو منخرطيه الانتماء إلى حزب سياسي أو ممارسة نشاط سياسي أو حقوقي أو جمعياتي. لكنه ومن منطلق مبدأ الاستقلالية يقول بضرورة ألا يتدخل الانتماء الحزبي ويؤثر في العمل النقابي وقراراته وطرق تسيير الخ... هذه المرونة في التعامل مع مسألة التحزب والتي رافقت الاتحاد في مختلف مراحله منذ التأسيس ستحضر بقوة في المناسبتين الانتخابيتين الي خاضتهما تونس بعد سقوط نظام بن علي.

الاتحاد والمشاركة في الحكم

طرحت مسألة مشاركة الاتحاد في انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 بشكل محتشم وباهت. قد يعود ذلك لمسألة عدم الاستعداد أو عدم توقع صعود الإسلاميين بذلك الشكل اللافت. لكن في انتخابات 2014 طرحت المسألة أكثر إلحاحاً وكان على المنظمة أن تتخذ موقفا من مشاركتها في الانتخابات التشريعية بقائمات نقابية أمام ضغط من عديد الجهات. وفي 22 أوت 2014 عقدت هيئة إدارية لحسم الأمر فدعت إلى الآتي:

- المشاركة في مراقبة الانتخابات.
- الإقبال بكثافة على صناديق الاقتراع.

وقررت:

- تأسيس مرصد نقابي لمراقبة الانتخابات.
- عدم المشاركة في هذه الانتخابات بقائمات نقابية.

وفي بيان الذكرى الرابعة لـ 14 جانفي (2015) صرح الاتحاد أنه غير معني بالحكم.

لم يتناقض هذا الموقف الواضح للمنظمة ولم يمنع من ترشح الكثير من المسؤولين النقابيين في الانتخابات التشريعية إما باسم أحزابهم – وكان معظمهم من الجبهة الشعبية – أو في قائمات مستقلة. وفيهم من فاز في الانتخابات وأصبح نائبا في مجلس النواب.

اخترنا أن نعالج مسألة المطلبية من زاوية ما أثّرته وتأثرت به في العلاقة بين النقابي والسياسي. بمعنى كيف أثّر فيها الدور السياسي للاتحاد وكيف أثّر عليها وإلى أي حدّ؟

إذا كان الاتحاد قد دافع مطولاً على أن دوره لا يمكن حصره في مربع المطلبية واستند في ذلك خاصة إلى الشرعية التاريخية، فقد ظلت السلطة تعيب عليه هذا التدخل وتتهمه بتوظيف المطلبية لصالح خدمة أجندات سياسية وحزبية. تم هذا في مراحل ومحطات متلاحقة بعد سقوط نظام بن علي لن نتوقف عندها جميعاً بل سنكتفي بأهم مظاهر التأزم والتوافق بين السلطة والاتحاد في علاقة بالمطلبية.

منذ 2011 دخلت المنظمة في سلسلة من التحركات والتفاوضات في المستويات المختلفة لهياكلها وكانت النقابات صمامات أمان حمت عديد المؤسسات بعد الثورة من الفوضى والتسيب. وقبل انتخابات المجلس التأسيسي وقع إمضاء حزمة من الاتفاقيات في عديد القطاعات وبسبب توالي الحكومات وعدم الاستقرار السياسي لم يقع تفعيلها. هذا في مقابل تدهور القدرة الشرائية شيئاً فشيئاً واعتماد منوال تنمية عصف بأحلام الجهات والفئات المحرومة من العدالة الاجتماعية. ورغم نجاح الاتحاد مع حكومة الترويكا سنة 2012 في إنجاح اتفاق حول الزيادة في الأجور، فإن موجة الإضرابات كانت مرتفعة في كل الفترة الانتقالية .

وفي 13 جانفي 2013 أمضى الاتحاد اتفاقاً تاريخياً مع اتحاد الصناعة والتجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية يضبط شراكة ثلاثية تحدد مبادئ وشروط النهوض بالحوار الاجتماعي.

في هذه السنة بالذات لم يستطع الاتحاد بسبب الوضع السياسي الغير مستقر – اغتيالات سياسية وعمليات إرهابية واعتصامات عمت جهات البلاد – أن يخوض مفاوضات وكان إنقاذ التجربة الديمقراطية الوليدة ذا أولوية القصوى.

بعد نجاح الاتحاد راعياً للحوار الوطني في إيصال البلاد إلى بر الأمان و إقناع كل الأطراف بحكومة تصريف أعمال من أجل الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية، أمضى الاتحاد اتفاقاً في الأجور سنة 2014 مع حكومة مهدي جمعة.

وقد سجل عدد الاضرابات فى القطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ٢٠١٥ تراجعاً بنسبة 42% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014، وفق ما أورده تقرير عن الوضع الاجتماعي فى تونس صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية. لكن مع ذلك فمن الناحية النوعية شهدت تونس إضرابات قطاعات حيوية كانت محل جدل كبير في الرأي العام مثل التعليم بمختلف مستوياته والصحة والاتصالات والمناجم والكهرباء والغاز والقضاء وموظفي وزارة الخارجية وأعوان الإرسال الإذاعي والتلفزي وغيرها من القطاعات الحيوية.

وكان قطاع التعليم قد مثّل سنة 2015 أزمة حقيقية أثارت جدلاً واسعاً بل أزمة خلفت أثراً عميقا في تاريخ التعليم في تونس. فبعد أزمة التعليم الثانوي التي لوحت فيها النقابة بمقاطعة الامتحانات الوطنية بعد مقاطعة امتحانات ثلاثية كاملة. وقد أثار ذلك سخطاً كبيراً لدى الرأي العام بل حتى وتر العلاقة بين المركزية النقابية ونقابة القطاع.

وما أن حلت أزمة التعليم الثانوي ووقع توقيع الاتفاق بتدخل المركزية النقابية، حتى وجدت المنظمة نفسها أمام أزمة جديدة مع مطالب قطاع التعليم الأساسي وفي تصعيد غير مسبوق وقع لأول مقاطعة الامتحانات. ولأول مرة أيضا يقع اعتماد النجاح الآلي من وزارة التربية، مما أربك كثيرا العملية التعليمية برمتها ووضع نقاط استفهام حول جودة المستوى.

وسط تزايد موجة الإضرابات بشكل لافت كان على القيادة النقابية أن تتحمل مسؤوليتها وتجد حلولاً للخروج من الأزمة الاجتماعية خصوصا وصورة المنظمة بدأت تهتز لدى الرأي العام بعد أن استطاعت حكومة الصيد أن تؤلب ضدها الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام. كانت هذه الخلفية التي خاضت بها المفاوضات، فوقع استثناء القطاعات التي تمتعت بزيادات خصوصية من الزيادة في الأجور مثل الصحة والتعليم. وقد أتمت بنجاح مفاوضات الوظيفة العمومية.

استنتاجات خاصة بالحالة التونسية

إن الدور التاريخي الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه مرورا بكل ما عاشه عبر تاريخه في علاقة بالسلطة، جعله لا ينفصل أبداً عما هو سياسي، وستكون ثورة 17 ديسمبر / 14 جانفي تأكيدا لهذا الدور وهذه المكانة.

إن الحديث عن ثورة لم يقع التخطيط لها لا يمنع التأكيد على الدور الذي قام به الاتحاد إزاءها على مستويين اثنين، الأول: في الوعي الذي كان يسكن النقابيين بانتمائهم إلى منظمة لها تقاليدها وتاريخها النضالي تكونوا وتربوا في رحابها. الثاني: من خلال المشاركة في أحداث راكمت لهذه الثورة وبصمتها.

خاض الاتحاد تجربة الحوار الوطني ضمن رباعي راعي للحوار لكنه وبشهادة التاريخ كان هو الراعي الأول والقائد في تلك المبادرة. وجائزة نوبل للسلام يستحقها عن جدارة ووراءه آلاف النقابيين الذين قادهم وعيهم إلى الالتفاف وراء منظمتهم ومساندتها في مراحل حرجة من تاريخ علاقتها بالسلطة وفي أصعب مرحلة حضر فيها البعد الوطني.

إن تحمل الاتحاد مسؤولية إنقاذ التجربة الديمقراطية في البلاد مثل بالنسبة إلى البعض إنهاكاً لقوى المنظمة وإضاعة لجهد كان الأولى أن يبذل من أجل منظوريها. بل إنه لم يخدم إلا جهات سياسية بعينها مثل إنقاذ الإسلاميين من مأزق فشلهم في إدارة البلاد وخروجهم بأقل الأضرار الممكنة، ودعم بقايا النظام السابق ومنحهم فرصة تاريخية ليحكموا البلاد من جديد حتى ينقلبوا على شرعية حقوق العمال ومطالبهم. لكنها رؤية تبقى ضيقة خارج تصور لا يفصل بين التنمية والديمقراطية وبين الحرية وكرامة العمال.

إن إقرار شرعية مبدأ التوافق والحوار إلى جانب الشرعية الانتخابية كان بادرة وتجديداً في آليات العمل السياسي والخروج من الأزمات. بل إنه تقليد تاريخي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى منظمة عملت في كل مراحل تاريخها على تحمل مسؤولياتها الوطنية.

وأتت جائزة نوبل للسلام لسنة 2015 لتتوج هذا الدور الذي استحقه الاتحاد ضمن الرباعي الراعي للحوار عن جدارة.

استخلاصات :

كانت تجربة الحوار الوطني التى أدارها الاتحاد التونسي للشغل، من أكثر التجارب نجاحاً وتأثيراً واتساقاً مع النضال التاريخي للآباء الأوائل لهذا الاتحاد، فتحت باباً مهماً لمنح الخطاب النقابي التونسي بعداً أقوى، وقوة أكبر، مما يقوي المركز التفاوضي لتلك النقابات، ويساعدها على إنجاح مشاركتها فى الحوار الاجتماعي.

أما التجربة المصرية فهي تجربة ثرية، تتنوع فيها أساليب الممارسة النقابية، والتى تسعى للتأكيد – ببطئ ولكن بثبات – على ما هو معلوم بالضرورة من العمل النقابي، من استقلالية وديمقراطية وتمثيلية. وتواجه النقابات الجديدة التى نشأت قبل وأثناء الثورة تحديات جمة، منها الاقتصادي والتشريعي والإداري وخلافه، وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على كوادرها ومواردها المالية، وتبقى على الساحة النقابية المصرية كل السيناريوهات ممكنة وكل البدائل متاحة.

خاتمة عامة

بعد هذا التقديم للتجربتين النقابيتين المصريه والتونسيه يمكننا أن نخرج بمجموعة من الاستخلاصات العامة

فبالنظر إلى الحركة العمالية فى كلى البلدين نجد أن تعاطيهما مع الثورة كان واحداً من حيث التأثير والتأثر، وإن كانت خصوصية السياق التاريخي للاتحاد التونسي للشغل جعلت تأثيره السياسي أكثر وضوحاً وقوة، وتجسد ذلك فى مساهمته ضمن اللجنة الرباعية فى تصحيح المسار السياسي لتونس ما بعد الثورة، وحصل الاتحاد بموجب تلك المساهمة الهامة على جائزة نوبل للسلام 2015 مع بقية عناصر الرباعية. بينما تركز نضال الحركة العمالية المصرية على البدأ من نقطه البدايه وذلك فى التأسيس لحركة نقابية جديدة قائمة على الاستقلالية والحريات النقابية، والعمل على تطوير بناءها المؤسسي وتقوية مركزها التفاوضي وتمكينها من مواردها المالية، والتخلص من الممارسات النقابية القديمة التى كانت تتملق السلطة وتستجدي مطالب العمال وتتسلق على أكتافهم،وكل هذا فى جو من العدائيه والترصد من قبل الانظمه السياسيه المتعاقبه ، غير ان النضال النقابى طريق طويل ومحفوف بالمخاطر التى تعيها جيدة الحركه النقابيه العماليه الوليدة ، قبل ان تصبح ذات ثقل سياسى مؤثر وفاعل – ليس فقط – فى مجريات التطور الديموقراطى ولكن ايضا فى مجمل التطورات الاقتصاديه والاجتماعيه .

قادت الخبرة التاريخية والوعي السياسي نقابات تونس لتشارك بقوة فى تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية، ولعب دور الوساطة بين الفرقاء السياسيين، مؤمنين بأن الإصلاح السياسي هو بوابة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. بينما قاد الوعي النقابي والإرث النضالي نقابات مصر إلى مزيد من النضال من أجل ترسيخ استقلاليتها والدفاع عن حقوقها وحرياتها التى ضمنتها لها المعايير الدولية، مؤمنين بأن بناء تنظيمات اجتماعية قوية وقادرة وواعية هو مفتاح حل المعضلات التى تواجه الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على السواء.

وفى مقابل تلك النجاحات، واجهت النقابات فى كلى البلدين تحديات عدة ولا زالت، فنجد أن الحركة النقابية التونسية قد استغرقتها الأزمة السياسية فيما بعد الثورة، فصارت لاعباً سياسياً رئيسياً، وربما أثر ذلك على أولوية دورها النقابي من أجل تحسين شروط وظروف الاستخدام وتقديم الرعاية لمنتسبيها. بينما وقعت الحركة النقابية المصرية فى فخ الفوضى والتخبط الذي طال كثير من الكيانات فى مصر فيما بعد الثورة، واستهلكتها المشاكل الجانبية والصراعات الداخلية، التى تسببت فى إضعاف أهم ما ميزها خلال السنوات السابقة ألا وهو القدرة على الحشد.

وتبقى – رغم التحديات – طموحات عدة أمام الحركتين النقابيتين فى تونس ومصر: فأمام الحركة النقابية التونسية مسئولية تاريخية وتراكم من الخبرات تجعلها مؤهلة بحكم دوريها السياسي والنقابي لتقديم نموذج إقليمي ناجح ومتكامل فى تفعيل آلية الحوار الاجتماعي، بما يخدم السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي ويقدم دليلاً للشعوب الأخرى بالمنطقة على نجاعة هذه اللآلية التى اعتمدتها منظمة العمل الدولية، مستندة إلى الخبرات النقابية العالمية.

وأمام الحركة النقابية المصرية تحدٍ تاريخي، من أجل استعادة دورها الريادي كأقدم حركة عمالية فى المنطقة، ووصل القديم بالحديث في تاريخ النضال النقابي المصري، وإعادة بناء ما جرفته سنوات الحكم السالفة من قواعد الاستقلالية والديمقراطية النقابية، وإعادة النقابات المصرية إلى أصحابها الحقيقيين بعد أن اختطفتها السلطة لسنوات، واستعادة – من ثم – ثقة قطاع عريض من العمال المصريين الذين عزفوا عن الممارسة النقابية إما جهلاً أو خوفاً أو عجزاً، والسعي بكل ثبات نحو رؤيتها الواضحة فى استيفاء الإطار التشريعي الذي يحمي حقوق العمال وحرياتهم وفق المعايير الدولية.

وفي هذا السياق فإن هناك آفاق واسعة للتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الحركتين الكبيرتين، كما أن كلى الحركتين مؤهلتان للعب دور ريادي فى إنقاذ الحركة النقابية العربية وتصحيح مسارها، وفق آجندة عمالية، لا تستند سوى لرؤية أبناء الطبقة العاملة، ولا تراعي أي توازنات سياسية لا تتعلق بمصالحهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وختاماً . . أحسب أن جائزة نوبل للسلام لعام 2015 يجب أن تكون بمثابة رسالة ودرس لنقابينا الحقيقيين الذين انسحبوا من المشهد لحساب مجموعات من الانتهازيين، الذين أفسدوا خلفهم جيل من الشباب الذى كان يجب أن يتحمل المسؤولية الآن .

ويبقى السؤال: هل يمكن أن نستعيد نقابينا المناضلين من أجل مستقبل بلداننا ؟. . ألم يأن بعد أوان المصارحة والمكاشفة والاعتراف بالأخطاء . . ومن ثم تصحيح المسار ؟

المراجع

1/ الدستور المصري 1970 و 2014

2/ قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 وتعديلاته

3/ وزارة القوى العاملة المصرية – نص بيان وزير القوى العاملة حول الحريات النقابية فى مصر – مارس 2011

4/ أحمد محمد مصطفى – ورقة عمل بعنوان: أثر سياسات تحرير التجارة على الطبقة العاملة فى مصر – 2008

5/ أحمد محمد مصطفى – ورقة عمل بعنوان: الحقوق العمالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2011

6/ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – عمال مصر 2009

7/ طارق أحمد – دليل الحقوق العمالية – مركز المحروسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية 2014

8/ محمد مصطفى – ورقة عمل بعنوان: واقع الحوار الاجتماعي في مصر – مشروع تعزيز الحقوق الأساسية فى العمل والحوار الاجتماعي – منظمة العمل الدولية – 2014

9/ منتدى البدائل العربي للدراسات – أوراق مؤتمر :العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية – مايو 2014

10/ أحمد حسن البرعي – شرعية النقابات المستقلة – مقال منشور بجريدة التحرير 23 مايو 2015

11/ دار الخدمات النقابية والعمالية – تقرير بعنوان: أربعة سنوات من الثورة والحريات النقابية محلك سر – يناير 2015

12/ بيانات الهيئات الإدارية الوطنية المنعقدة خلال ثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي وما بعدها حتى الحوار الوطني

13/ عبد السلام بن حميدة ومصطفى كريم ومنجي عمامي. كتاب: جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل. صدر عن قسم الدراسات والتوثيق بدعم من مؤسسة فريديريش إيبارت

14/ التهامي الهاني كتاب: الثورة في تونس 17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل

عن منظمة فريدرش ايبرت:

منظّمة فريدريش إيبرت هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية وهي من أقدم المؤسسات السياسية في ألمانيا. تأسست عام 1925 ، وهي من الإرث السياسي الذي خلفه فريدريش إيبرت ، اول رئيس ألماني منتخب بطريقة ديمقراطية.

و من خلال مشاريعها في أكثر من 100 دولة تدعم منظّمة فريدريش ايبرت الحركات النقابية الديمقراطية و تعمل مؤسسة فريدريش ايبرت على دعم و تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، دعم المجتمع المدني و العمل النقابي و المساهمة في السلام والأمن في العالم.

عن الكاتبين :

د. أحمد محمد مصطفى خبير واستشاري تدريب وتنمية بشرية، تولّى العديد من المناصب الإدارية والوظائف الاستشارية والفنية. ألّف سبعة كتيبات في مجالات نقابيّة مختلفة بالتعاون مع منظّمة فريدريش ايبرت – مكتب مصر

د. حياة اليعقوبي أستاذة بكلية الآداب والفنون والإنسانيات قسم العربية – جامعة منوبة، مختصة في الحضارة والإسلاميات والعلوم الثقافية. لها عدة مقالات و مشاريع بحث منشورة في مجالات محلية ودولية علمية. عضوة باللجنة الثقافية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل: قسم التكوين والتثقيف العمالي

